الفصل الاول

علم الاقتصاد والحاجات البشرية ووسائل إشباعها

لم يتفق علماء الاقتصاد منذ ان دخل الاقتصاد اولى مراحله العلمية وحتى عهد قريب على تعريف موحد لعلم الاقتصاد، ومرد ذلك استمرار اتساع نطاق هذا العلم وتشعب مضمونه، الامر الذي جعل من تعريفه محلاً لتطور دائم وموضعاً لجدل مستمر. ومن أهم التعاريف المتداولة بين الاقتصاديين لعلم الاقتصاد:

كما عرف العالم الاقتصادي الإنكليزي الفرد مارشال من القرن التاسع عشر علم الاقتصاد بأنه: دراسة البشر لأعمال الحياة الطبيعية، حيث يهتم بالجزء المتعلق بالعمل الفردي أو الجماعي الذي يرتبط بالمكسب وذلك باستخدام المستلزمات المادية.

أما الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث فقد عرف علم الاقتصاد في كتابه ثروة الأمم عام (١٧٧٦) بأنه هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن ان تزيد ثروة الأمم أو بمعنى آخر هو العلم الذي يبحث في الوسائل التي تمكن الامة من ان تغتني أي يدرس الثروة من ناحية انتاجها وتوزيعها.

تعريف روبنس (Robbins) والذي يعرف الاقتصاد على أنه (العلم الذي يدرس السلوك الانساني بوصفة علاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستعمالات البديلة).

- **<u>ويعرفه البعض الآخر بأنه</u>** (العلم الذي يدرس كيف تستخدم الموارد النادرة لإشباع حاجات الناس ضمن إطار المجتمع وبالتالي فهو يُعنى بعمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات من جهة وبالمؤسسات والنشاطات التي تستهدف تسهيل هذه العمليات من جهة اخرى).

ولأن طبيعة الإنسان تتميز بأن له حاجات ورغبات يحاول إشباعها فإن هذه الحاجات والرغبات المتعددة والمتنوعة تكون هي المحرك المركزي لآلية النشاط الاقتصادي ويتحدد مدى إشباعها بمدى توفر الموارد الاقتصادية ذات استعمالات بديلة تحت تصرفه. وعليه فإن جوهر المشكلة الاقتصادية تتمثل بالندرة النسبية للموارد وتحتم ندرة الموارد على ضرورة الاختيار في إنتاج سلع معينة دون اخرى، أو استخدام وحدات أكثر من أحد العوامل الانتاج دون آخر.

وعليه فإن المشكلة الاقتصادية تتكون من ركنين أساسيين هما الحاجات المتنوعة والموارد المحدودة.

الحاجات الاقتصادية:- وهي الرغبة والميل في الحصول على وسائل لوجود الإنسان وإدامة حياته وتقدمه ، وهناك خصائص لا بد من توافرها لكي نقول عن هذه الحاجات أنها اقتصادية منها:

أ- قابليتها للتعدد

ب- قابلية الحاجة للإشباع

ج-تعدد وسائل إشباع الحاجة الواحدة

والحاجات الانسانية عادة تشبع بالسلع المختلفة ومفهوم السلع تتضمن جميع الاشياء المفيدة والتي تعبر عنها اقتصادياً بأنها ذات منفعة وفي هذا المجال يمكن التفريق بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية فالأولى مثل الهواء وأشعة الشمس فإنها مباحة والناس يحصلون عليها دون جهد أو دفع مقابل أي أن هذه السلع لا تتمتع بالندرة أما السلع الاقتصادية فهي سلع تتوفر فيها صفة المنفعة وكذلك تتصف بالندرة النسبية.

* ولأن طبيعة الانسان تتميز بأن له حاجات ورغبات يحاول إشباعها فإن هذه الحاجات والرغبات المتعددة والمتنوعة تكون هي المحرك المركزي لآلية النشاط

الاقتصادي ويتحدد مدى إشباعها بمدى توفر الموارد الاقتصادية ذات استعمالات بديلة تحت تصرفها. وتحتم ندرة الموارد الاقتصادية على ضرورة الاختيار في إنتاج سلعة معينة دون أخر أو استخدام وحدات أقصر من أحد عوامل الانتاج دون آخر ولكن من يتخذ مثل هذه القرارات ؟

يتم اتخاذ هذه القرارات في البلدان الرأسمالية والتي تطبق فلسفة اقتصاد السوق (Market Economies) من قبل المؤسسات التي يحكمها حافز الربح وآلية العرض والطلب. أما في الاقطار التي تطبق الافكار الاشتراكية والتي تسمى بالاقتصاديات المخططة مركزياً ، فإن مجالس التخطيط في هذه البلدان هي التي تتخذ القرارات استناداً إلى استراتيجية محددة ، أما في الاقطار التي تطبق أنظمة مختلطة بين اقتصادات السوق والمخططة مركزياً ، فإن قراراتها تعتمد على دور كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي للبلد.

المشكلة الاقتصادية

يمكن حصر المشكلات الاقتصادية من خلال اثارة عدة أسئلة تواجه كل الاقطار بصرف النظر عن طبيعة أنظمتها الاقتصادية ، وهذه الأسئلة هي:

١- ماذا ننتج؟ (ما هي السلع والخدمات المنتجة وما هي كمياتها؟)

يتعلق هذا السؤال بندرة الموارد الاقتصادية وبالتالي ماهي المعايير التي ستعتمد تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية في المجتمع؟

ففي البلدان الرأسمالية فإن حافز الربح هو المعيار الاهم أما في الاقتصادات المخططة مركزياً فإن الاولويات التي تكررها الدولة هي المعيار في تخصيص الموارد

٢- كيف ننتج؟ (ما هي طرق إنتاج هذه السلع ؟)

يعكس هذا السؤال مدى إمكانية إنتاج السلع بأكثر من طريقة واحدة حيث يمكن إنتاج سلعة معينة باستخدام نسبة كبيرة من العمال ونسبة قليلة من رأس المال الذي يعرف بأسلوب (العمل الكثيف).

أي كيفية مزج عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة معينة ويعتمد استخدام أي من الاسلوبين على التكاليف النسبية لعوامل الانتاج ، وذلك بهدف تحقيق أقصى المنافع الممكنة وبأقل التكاليف الممكنة.

٣- لمن ننتج؟ (كيف يمكن توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟).

يتعلق هذا التساؤل على توزيع الناتج القومي بين افراد المجتمع وهذا سوف يصحبنا إلى مسألة مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فهناك دول تتدخل بشكل كامل في الحياة الاقتصادية وبالتالي تستطيع توجيه الانتاج لخدمة فئات معينة وهناك دول تتدخل لحماية الفرد من خلال برامج محددة مثل برامج الضمان الاجتماعي وتشريعات الحد الادنى للأجور وبرامج الرعاية الاجتماعية... الخ

٤- مدى كفاية وعدالة توزيع الإنتاج؟

نستطيع أن نقول أن الانتاج يتسم بالكفاية ام لا من خلال مدى إمكانية إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لإنتاج كمية أكبر من سلع معينة دون أن يكون ذلك على حساب انخفاض إنتاج السلع الاخرى. أما نمط توزيع الإنتاج فيمكن القول مثلاً أن نمط التوزيع الحالي لا يتسم بالعدالة إذا كان بالإمكان إعادة توزيع الإنتاج الحالي بين أفرد المجتمع بشكل يؤدي إلى تحسين مستوى رفاهية بعض الأفراد دون إلحاق الضرر بمستوى رفاهية بعضهم الآخر.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى:

لقد تطورت علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى بشكل كبير ، نظراً لتطور فروع المعرفة الانسانية المختلفة ، فهناك علاقة مباشرة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، إذ لا بد من التعرف على التركيب السكاني والديانات والعادات والتقاليد الاجتماعية والمستوى الثقافي قبل إعداد السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الغربية والإعلانات الحكومية وكذلك يمكن أن نتلمس العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة من خلال العلاقة بين اهداف السياسة الاقتصادية والتوجه الفلسفي في النظام السياسي للدولة المعنية حيث أن طبيعة السياسات المالية والتجارية والإنمائية لقطر معين تعكس فلسفة النظام السياسي لذلك القطر، وكذلك العلاقات السياسية التي تربط بين الاقطار ستنعكس حتماً على حجم التبادل الاقتصادي بينهم وهناك أيضاً علاقة بين علم الاقتصاد والتاريخ حيث تتطلب صياغة التوقعات بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية الرجوع الى التجربة التاريخية فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على الفكرة في تحليل المؤشرات الرئيسة التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة بحيث تسمح لمتخذي القرار تغيير السياسة الاقتصادية بهدف عدم وقوع الاقتصاد في حالة ركود مثلاً وقد شهدت العقود الأخيرة ارتباطاً وثيقاً لعلم الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء حيث أصبح التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في مجالات الإنتاج والنمو والتوزيع وغيرها على شكل علاقات رياضة وازدادت استخدامات الأساليب الكمية في التحليل الاقتصادي لتحديد درجة الارتباطات بين المتغيرات محل الدراسة والتي استوجب تطبق البرامج الإحصائية بمختلف أنواعها.

الفصل الثاني

الطلب

مفهوم الطلب: الكميات المختلفة من السلع والخدمات التي يكون المستهلك راغباً وقادراً على شرائها بالأسعار المختلفة والمقامة خلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الاخرى على حالها.

جدول الطلب: الجدول التالي يبين الكميات المطلوبة من سلعة س عند كل ثمن من الأثمان المعروضة في السوق.

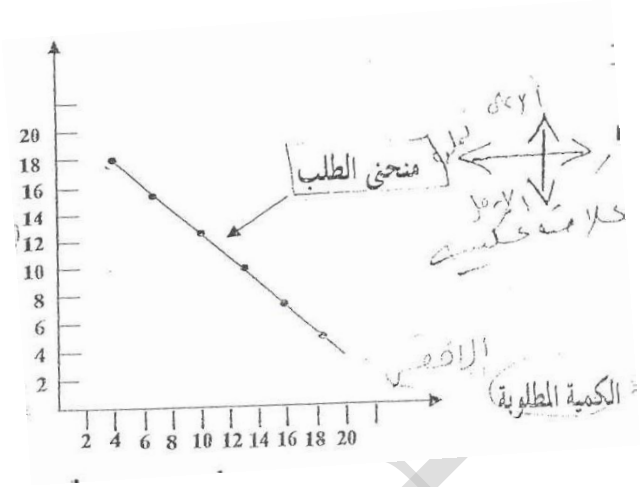

السعر	الكمية المطلوبة
٢٠	٢
١٨	٤
١٤	٨
١٠	١٢
٦	١٨
٤	٢٠

نضع البيانات اعلاه على المحورين الافقي والعمودي حيث ينثل المحور الأفقي لكمية المطلوبة والمحور العمودي السعر. ونحدد النقاط على المحورين ونصل بين هذه النقاط فينتج لنا من هذا الجدول (منحنى الطلب) ، حيث يشير هذا المنحنى على استعداد الشخص ورغبته وقدرته على شراء كميات من السلعة المعينة بالأسعار السائدة في السوق مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

منحنى الطلب: يلاحظ من الشكل البياني اعلاه ان منحنى الطلب ينحدر من الاعلى الى الاسفل ويتجه من اليسار الى اليمين وهذا يدل على وجود علاقة عكسية

بين الاسعار والكميات المطلوبة أي كلما ينخفض السعر تزداد الكميات المطلوبة من السلعة أو الخدمة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها وهذا ينطبق على السلع الاعتيادية.

● هناك عدة عوامل أخرى تؤثر في الطلب على السلع والخدمات غير السعر والتي تعبر عنها ببقاء العوامل الأخرى على حالها ومن هذه العوامل:

١-**<u>دخل المستهلك:</u>** ماذا يحصل لمنحنى الطلب إذا تغير الدخل ؟

أ- نفترض زيادة الدخل ، ففي هذه الحالة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، وفي حالة السلع الاعتيادية ، فإن منحنى الطلب يتجه نحو اليمين أي إذا زاد الدخل تزداد الكميات المطلوبة من السلعة.

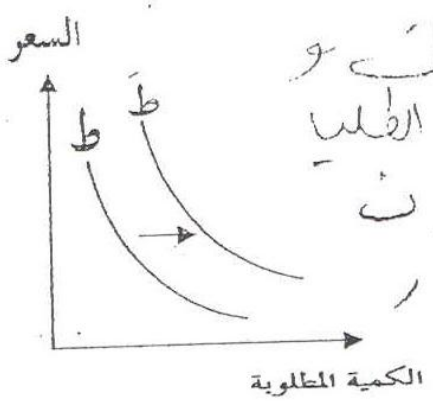

ب- إذا انخفض الدخل في هذه الحالة ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإنه يؤدي الى انتقال منحنى الطلب نحو اليسار للدلالة على انخفاض الكميات المطلوبة من السلعة.

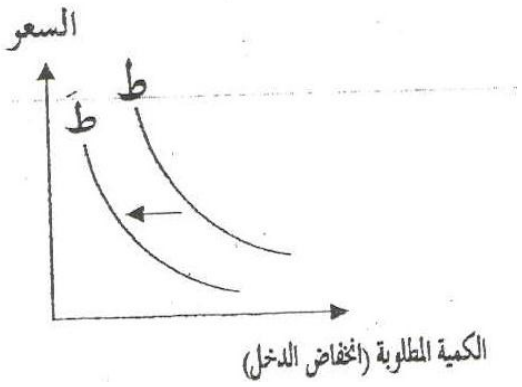

٢-تفضيلات أو أذواق المستهلك:

زيادة تفضيل المستهلك لسلعة معينة بالنسبة للسلعة أخرى مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة طلبه على هذه السلعة أي أن منحنى الطلب يتجه نحو اليمين والعكس يحصل عند انخفاض تفضيلات المستهلك للسلعة.

٣-أثمان السلع البديلة والمكملة:

السلع البديلة: هي السلع التي تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك.

السلع المكملة: هي السلع التي تستهلك معاً فيزيد أو يقل الاستهلاك من السلعتين معاً.

أ- إذا زاد سعر السلع البديلة فإن الطلب على السلعة المعنية يزيد مع بقاء العوامل الاخرى على حالها والعكس صحيح أي إذا انخفض سعر السلعة البديلة فإن الطلب على السلعة المعنية ينخفض.

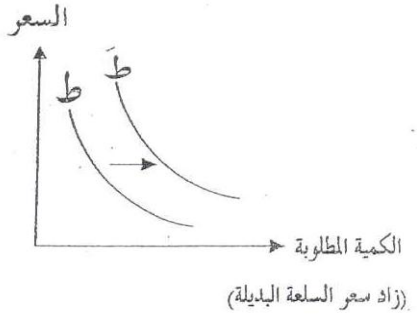

(زاد سعر السلعة البديلة)

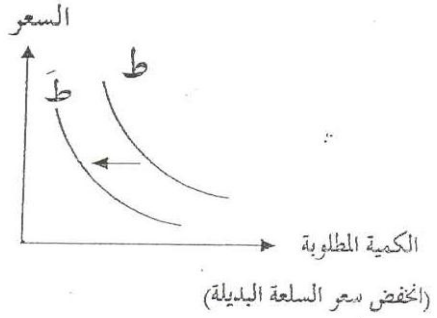

(انخفض سعر السلعة البديلة)

ب- إذا زاد سعر السلعة المكملة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن الطلب ينخفض على السلعة المعينة أي يتحرك منحنى الطلب نحو اليسار والعكس صحيح.

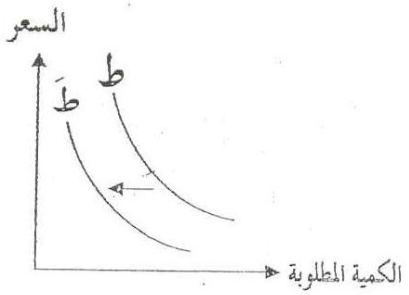

مرونة الطلب:

مفهوم المرونة (Elasticities): يستخدم الاقتصاديون مفهوم المرونة لتوضيح تأثير تغيرات معينة في متغير على متغير آخر.

فإذا كان لدينا متغيران هما x و y ، فيمكن أن نعرف قيمة المتغير y بالنسبة للمتغير x بأنها نسبة التغير في المتغير y والذي يحدث نتيجة تغير بنسبة وحدة واحدة أو (١%) في المتغير x.

أي أن مرونة y بالنسبة لـ x يمكن التعبير عنها رياضياً كالآتي:

$$Ey:x = \frac{\frac{\Delta y}{y}}{\frac{\Delta x}{x}}$$

$$= \frac{\Delta y}{y} \times \frac{\Delta x}{x}$$

$$= \frac{\Delta y}{\Delta x} \times \frac{x}{y}$$

حيث ان Δy تشير الى التغير في العنصر y

Δx تشير الى التغير في العنصر x

وهذه تسمى مرونة النقطة (Point Elasticity) ويكون قياس المرونة فيها دقيقاً. أما إذا تم قياس المرونة بين نقطتين على المنحنى فتسمى مرونة القوس (Arc Elasticity)

حيث تقاس بين نقطتين على منحنى الطلب أو العرض وهو مقياس تقريبي أي ليس دقيقاً.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في سعر سعر السلعة}}$$

* هناك عدة مرونات تخص الطلب منها:

١-مرونة الطلب السعرية: وهي الاستجابة النسبية في الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة للتغيرات في سعر السلعة.

وتقاس بقسمة التأثير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة على التغير النسبي في سعر السلعة.

ونضع الإشارة السالبة في قياس المرونة لكي تكون قيمة أو معامل المرونة موجباً والإشارة السالبة تعني وجود العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة وأسعار السلعة.

ومعامل المرونة قد تكون:

أ- أكبر من الواحد الصحيح حيث إن الطلب مرن بالنسبة للسعر وهذا يعني أن تغير ثمن السلعة بنسبة معينة سيؤدي إلى تغير بنسبة أكبر في الكمية المطلوبة ، أي أن تغيرات قليلة في سعر السلعة ستؤدي إلى تغيرات أكبر في الكمية المطلوبة من السلعة فمثلاً:

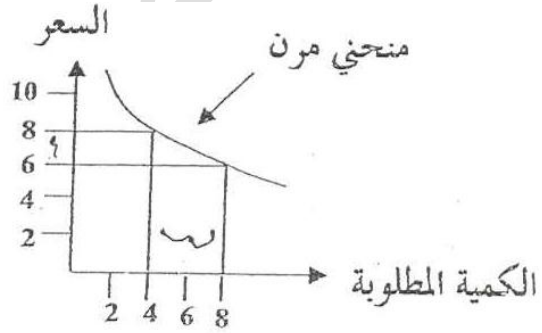

انخفض السعر من ٨ الى

السعر (P)	الكمية (Q)
8	4
6	8

(يلاحظ التغير في السعر والتغير في الكمية المطلوبة)

ب- إذا كانت قيمة المرونة أصغر من الواحد الصحيح حيث أن الطلب غير مرن وهذا يعني أن تغير سعر السلعة بنسبة معينة سيؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة بنسبة أقل.

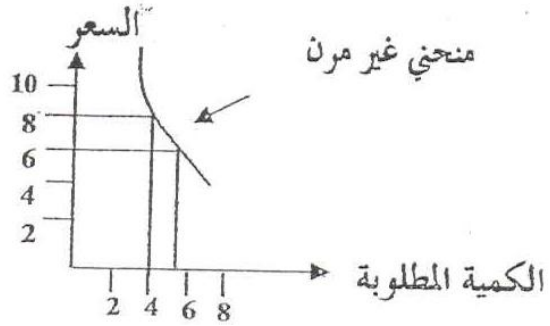

السعر	الكمية
8	4
6	5

(يلاحظ التغير في السعر أكبر من التغير في الكمية المطلوبة)

ج-إذا كانت قيمة المرونة = ١ وهذا يعني أن الطلب متكافئ المرونة، أي أن التغيرات في سعر السلعة مساوية للتغيرات المطلوبة وبنفس النسبة.

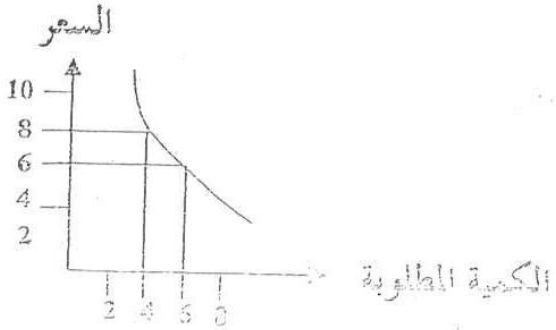

السعر	الكمية
8	4
6	6

(يلاحظ تساوي التغير النسبي بين السعر والكمية المطلوبة)

د- إذا كانت قيمة المرونة = صفر حيث ان الطلب عديم المرونة، فيكون منحنى الطلب خطاً عمودياً وهذا يعني أن الكمية المطلوبة لا تستجيب للتغيرات في سعر السلع.

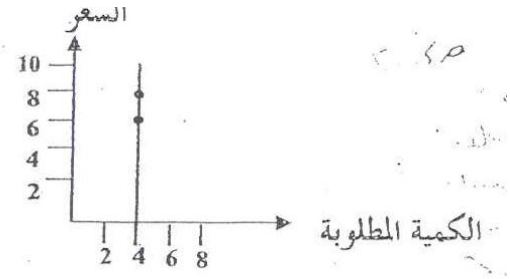

السعر	الكمية
8	4
6	4

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب السعرية:

١-مدى ضرورة السلعة: كلما كانت السلعة ضرورية تكون المرونة قليلة ، مثل القمح أو عديمة المرونة مثل الدواء

٢-مدى إتاحة البدائل المختلفة: فكلما زادت البدائل زادت درجة مرونة السلعة والعكس صحيح.

٣-عدد استخدامات السلعة: كلما زادت استخدامات السلعة كلما زادت درجة المرونة

٤-درجة تكامل السلعة مع السلع الاخرى: كلما زادت درجة التكامل لسلعة مع سلع أخرى كلما قلت درجة المرونة.

* إضافة إلى مرونة الطلب السعرية هناك أنواع أخرى من المرونة:

مرونة الطلب التقاطعية أو التبادلية: وهي تقيس الاستجابة النسبية قي الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في ثمن سلعة أخرى مرتبطة بها.

فإذا كانت المرونة ذات إشارة موجبة (أي أكبر من الصفر) فإن السلعتين بديليتين أما اذا كانت المرونة ذات اشارة سالبة (أي اصغر من الصفر) فان

السلعتين متكاملتين وإذا كانت المرونة صفراً فإن هذه تشير إلى عدم وجود علاقة بين سلعتين.

مرونة الطلب الدخلية: وهي تقيس الاستجابة النسبية للكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في الدخل ونقيس بها نوع السلعة فإذا كانت المرونة موجبة فإن السلعة تعتبر عادية (أي تزيد الكمية المطلوبة بزيادة الدخل) أما إذا كانت المرونة سالبة فإن السلعة رديئة (أي تنقص الكمية المطلوبة بزيادة الدخل)

الفصل الثالث

العرض (Supply):

العرض: وهي الكميات المختلفة من السلع والخدمات الي يكون البائعون راغبين ومستعدين لبيعها بالأسعار البديلة المختلفة وفي فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها والعوامل الاخرى هي (الفن الانتاجي ، تكاليف الانتاج ، توقعات المنتجين ، الظروف الطبيعية ،... الخ)

جدول العرض

سعر السلعة	الكمية المعروضة
10	صفر
20	10
30	20
40	30
50	40
60	50

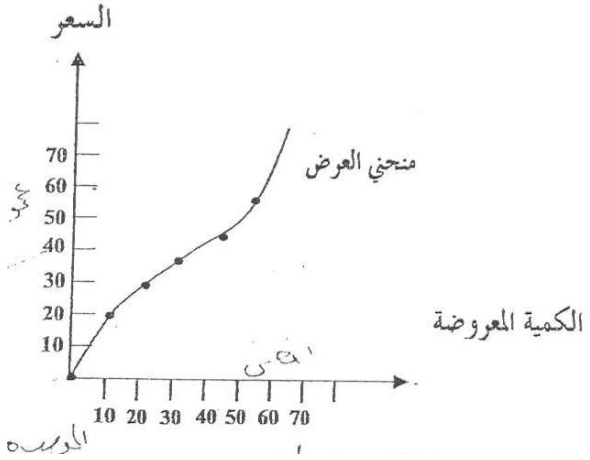

نضع البيانات أعلاه على المحورين الافقي والعمودي حيث يمثل المحور الافقي الكميات المعروضة من قبل المنتجين من سلعة أو خدمة معينة ، والمحور العمودي يمثل السعر الذي مقابله يكون المنتج راغباً أو مستعداً لعرض تلك الكميات وبإيصال النقاط المحددة على ضوء الجدول نحصل على منحنى العرض.

منحنى العرض: حيث نرى إن منحنى العرض يرتفع من الأسفل إلى الاعلى ومن اليسار نحو اليمين وهذا يدل على وجود العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة وسعر السلعة أو الخدمة أي كلما ارتفع سعر السلعة كلما أدى ذلك إلى زيادة الكميات المعروضة من قبل المنتجين وهذا يسمى بقانون العرض.

والتحرك على منحنى العرض نفسه يعني تغير الكمية المعروضة للسلعة ذاتها إذا كانت هناك تغيرات في سعر السلعة من انخفاض أو ارتفاع أما تحرك المنحنى إلى اليمين أو اليسار فإنه ناجم عن تغير العوامل الأخرى التي افترضناها ثابتة في البداية أما إذا تغيرت هذه العوامل فسيتحرك المنحنى وكما يلي:

أ- تكاليف الانتاج: إذا انخفضت تكاليف الانتاج فإن منحنى العرض يتحرك نحو اليمين للدلالة على زيادة الكمية المعروضة والعكس إذا زادت تكاليف الإنتاج.

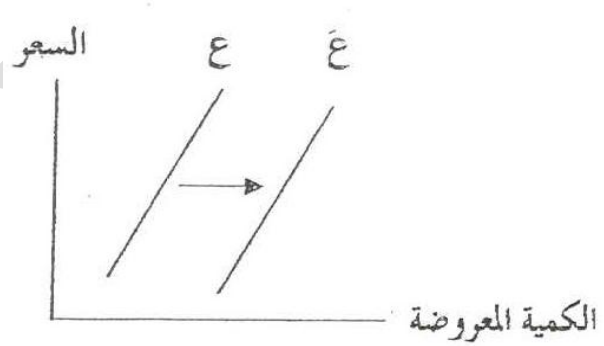

ب- الفن الانتاجي: اذا تحسن الفن الانتاجي فإن منحنى العرض يتحرك نحو اليمين وإذا ساء الفن الانتاجي فإن المنحنى يتحرك نحو اليسار للدلالة على انخفاض الكمية المعروضة.

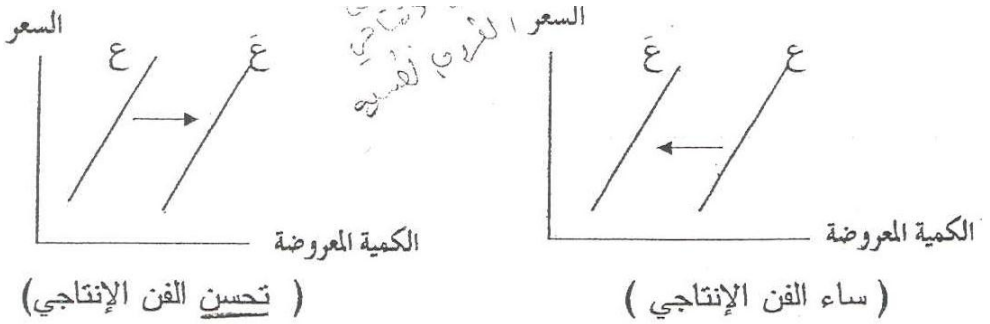

(تحسن الفن الإنتاجي) (ساء الفن الإنتاجي)

ج-الظروف الطبيعية: إذا تحسنت الظروف الطبيعية فإن منحنى العرض ح-يتحرك نحو اليمين لدلالة على زيادة الكمية المعروضة وإذا ساءت الظروف الطبيعية تحرك نحو اليسار للدلالة على انخفاض الكمية المعروضة.

(تحسنت الظروف الطبيعية) (ساءت الظروف الطبيعية)

وكذلك الحال بالنسبة لتوقعات المنتجين إذا انتعش توقعاتهم يتحرك المنحنى نحو اليمين والعكس صحيح.

مرونة العرض: التغير النسبي في الكمية المعروضة نتيجة للتغير النسبي في سعر السلعة.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في سعر سعر السلعة}}$$

* إذا كان معامل المرونة =١ يسمى العرض متكافئ المرونة وهذا يعني ان التغير النسبي في الكمية المعروضة = التغير النس

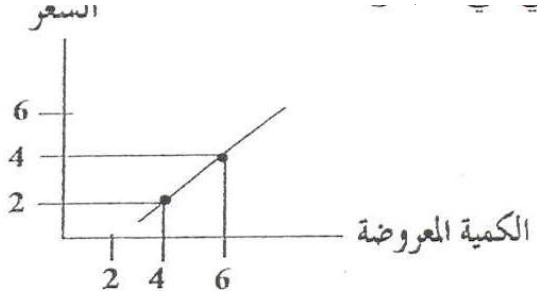

السعر	الكمية المعروضة
2	4
4	6

(يلاحظ تساوي التغير النسبي في الكمية المعروضة مع التغير النسبي في السعر)

إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح فنقول إن منحنى العرض مرن وهذا يعني أن التغير في الكمية المعروضة أكبر من التغير النسبي في السعر

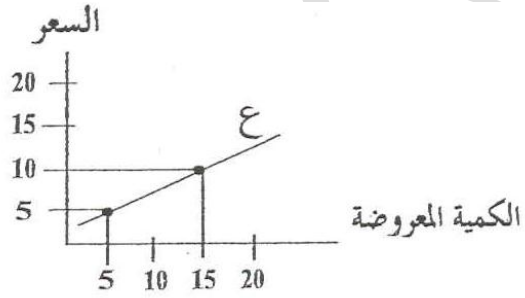

السعر	الكمية المعروضة
5	5
10	15

(يلاحظ أن ارتفاع نسبة معينة من السعر أدى إلى تغير أكبر في الكمية المعروضة)

إذا كان معامل المرونة أصغر من الواحد الصحيح فنقول إن منحنى العرض غير مرن وهذا يعني أن التغير النسبي في الكمية المعروضة أقل من التغير النسبي في السعر.

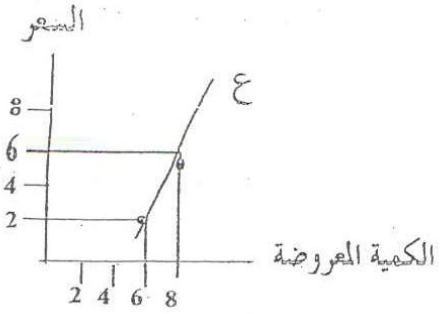

السعر	الكمية المعروضة
2	6
6	8

(يلاحظ أن ارتفاع السعر بنسبة كبيرة لم يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة بنفس النسبة)

* إذا كان معامل المرونة يساوي صفر فنقول أن منحنى العرض عديم المرونة وهذا يعني أن الكمية المعروضة لا تتغير وهذه الحالة تحدث في الفترة القصيرة جداً حيث لا تستطيع المنشآت أن تزيد من إنتاجها وعندما لا توجد لديها مخزون من السلعة

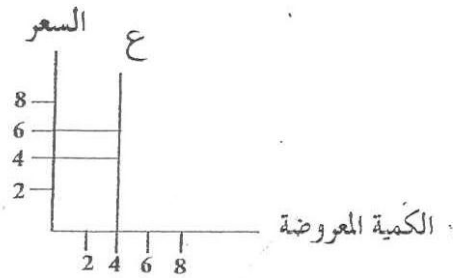

السعر	الكمية المعروضة
4	4
6	4

* إذا كان معدل المرونة يساوي ∞ (مالانهاية) فنقول إن منحنى العرض تام المرونة وهذا يعني أنه تتوفر كميات غير محدودة من السلعة للبيع ولكن بسعر معين ، ولكن المنتج غير مستعد أن يعرض أي كمية من سلعته بسعر أُقل من هذا السعر السائد.

السعر	الكمية المعروضة
8	2
6	8

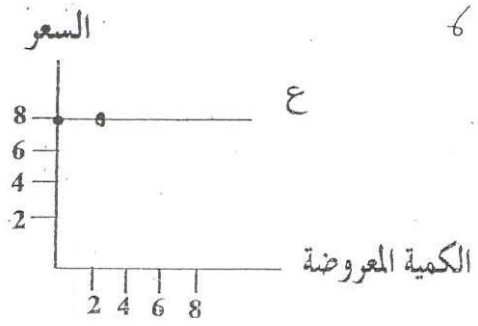

العوامل المؤثرة في العرض:

١-العوامل الطبيعية: وهذا العامل يظهر على لاخص في القطاع الزراعي فعندما يرى المنتج أن سلعته قد زاد الطلب عليها فإنه يستطيع زيادة العرض إذا تحسنت الظروف الطبيعية والعكس صحيح.

٢-قابلية السلعة للخزن: كلما كانت السلعة قابلة للخزن يكون عرضها مرن ، أما السلع التي يصعب خزنها يكون عرضها غير مرن

٣-سهولة نقل عوامل الإنتاج أو إحلالها: كلما كانت عوامل الانتاج لسلعة معينة سهلة النقل والتحويل ويمكن إحلال بدائلها بسهولة فإن عرض هذه السلعة يكون مرناً والعكس صحيح للسلع التي يصعب نقل عوامل إنتاجها أو صعوبة إحلال البدائل لها

٤-ضخامة رؤوس الاموال: كلما كانت نسبة رأس المال الثابت عالية كلما انخفضت مرونة عرض السلعة المنتجة والعكس صحيح.

٥-عنصر الوقت: في الوقت القصير جداً يكون العرض غير مرن أو عديم المرونة أما في الأجل الطويل فإن العرض يكون مرناً.

أمثلة تطبيقية على المرونة:

١-مثال على مرونة القوس: إذا كان سعر السلعة ٨ وحدة نقدية وكانت الكمية المطلوبة ٤ وحدات وعندما انخفض سعر السلعة إلى ٦ وحدة نقدية زادت الكمية المطلوبة إلى ١٠ وحدات أوجد مرونة الطلب السعرية ؟ وحدد نوع المرونة ؟ وعزز إجابتك برسم بياني.

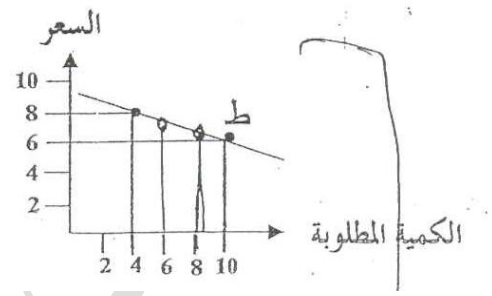

$$\text{المرونة} = \frac{\left(\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}\right) \frac{10-4}{4}}{\left(\text{التغير النسبي في السعر}\right) \frac{8-6}{8}}$$

مرونة الطلب السعرية = 6 ∴ منحنى الطلب مرن لان معامل المرونة اكبر من الواحد الصحيح

٢-إذا كان سعر السلعة س (١٠٠) دينار وللكمية المعروضة منها (١٠ طن) ثم ارتفع سعر السلعة إلى ١٢٠ دينار زادت الكمية المعروضة منها إلى ١١ طن أوجد مرونة العرض؟ وحدد نوع المرونة ؟ معزز إجابتك بالرسم البياني.

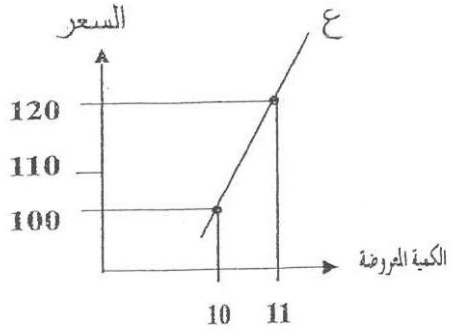

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\frac{10-11}{10}}{\frac{100-120}{100}} = \frac{1}{2}$$

بما ان معامل المرونة اقل من الواحد الصحيح ∴ العرض غير مرن.

السعر التوازني:

عند جمع منحنى العرض مع منحنى الطلب يتحدد السعر التوازني والكمية التوازنية حيث تتساوى الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة.

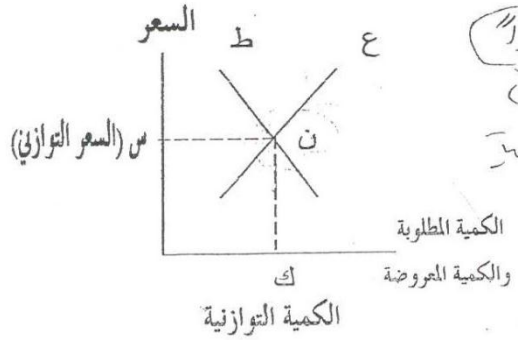

يلاحظ في الشكل أعلاه أن نقطة ن حيث يلتقي العرض مع الطلب هو السعر التوازني والذي عنده تتساوى الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة فيقال ان السوق في حالة توازن ، وأي نقطة أخرى على المنحنيين سيكون أما هناك مشكلة فائض في العرض أو

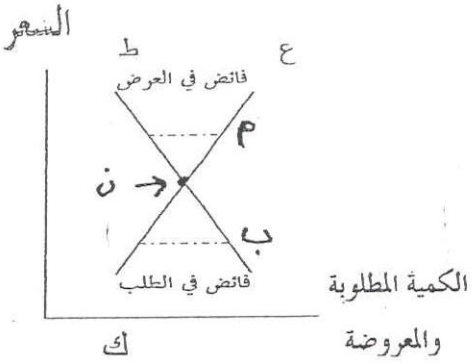

في النقطة أ نرى أن هناك فائضاً في العرض ، وفي النقطة ب نرى فائضاً في الطلب ، وفقط في النقطة ن تتساوى الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة.

وقد ادعى الفكر الكلاسيكي أن هناك قوى ذاتية (أتوماتيكية) في الاسواق قادرة على إعادة التوازن بالرجوع الى النقطة ن على شرط عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وهذا الادعاء يشرحه أصحاب الفكر الكلاسيكي كالآتي:

نفترض الان أن الطلب قد زاد على سلعة معينة لأحد العوامل المذكورة في موضوع الطلب ، أي أصبح هناك فائض في الطلب كما في النقطة ب ، ولأن هناك طلب متزايد على السلعة والعرض محدود فسترتفع أسعار السلعة ، وهذا سيزيد من أرباح المنتجين للسلعة ، وهذه الارباح ستغري وتدفع منتجين جدد للدخول إلى الصناعة ، وهذا يؤدي حتماً إلى زيادة الكميات المعروضة والتي ستؤدي بدورها إلى زيادة المعروض من السلعة إلى أن يغطي الفائض في الطلب ، ولكن دخول الاعداد الكبيرة من المنتجين الجدد يؤدي إلى زيادة المعروض بشكل يفوق الطلب مما يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة ، ويضطر الكثير منهم للخروج من الصناعة بعدما تنخفض الأسعار ، وهكذا يتحقق التوازن مرة ثانية في السوق بالعودة الى النقطة ن حيث تتساوى الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة. وكذلك الحال إذا كان هناك فائض في العرض ، أي هناك كمية كبيرة معروضة من السلعة تفوق الكمية المطلوبة منها ، وهذا سيؤدي إلى انخفاض في سعر السلعة وبالتالي انخفاض ارباح المنتجين ، ولهذا السبب سينسحب جزء من المنتجين من الصناعة لأنهم يتحملون خسائر ناجمة عن انخفاض سعر السلعة ، وهذا الخروج يعني انخفاض الكميات المعروضة من السلعة حتى يتساوى مع الطلب عليها، ويتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة ن.

الفصل الرابع

الإنتاج :

الانتاج: كافة النشاطات الانسانية التي تستهدف خلق المنفعة أو زيادتها بقصد إشباع الحاجات المختلفة.

أشكال الإنتاج: يأخذ الانتاج أحد الاشكال الآتية:

١-تغيير أو تحوير في شكل المادة: وذلك من خلال التغيير في عوامل الانتاج للحصول على ناتج يكون أكثر منفعة.

٢-تغيير في مكان المادة: من خلال نقل المواد من محلات الفائض الى محل أكثر حاجة.

٣-خزن الأموال الاقتصادية: من خلال الخزن يمكن الاستفادة من الانتاج بشكل أفضل في الوقت المحدد.

٤-الأعمال التجارية: من خلال نقل الحيازة من شخص لا ينتفع من السلعة أو الخدمة إلى شخص ينتفع منها.

٥-الخدمات الشخصية: والتي تشمل خدمات الاطباء والمحامين والمدرسين والموظفين...الخ.

عناصر الانتاج:

هناك أربعة عناصر رئيسة للإنتاج وهي:

١-**الارض (الطبيعة):** وتشمل كل ما على الارض وما في باطن الارض وغلافها الجوي وما فيها من غابات ومياه وتضاريس وما في باطنها من معادن ومياه.

٢-**العمل:** والذي يشمل المجهودات البدنية أو الذهنية التي يبذلها الانسان لإنتاج السلع والخدمات ، وبما أن جوهر الإنتاج هو العمل لذا فإن هناك تأكيد على المواضيع المتعلق بالعمل مثل كفاءة العمل وتقسيم العمل ويقصد بكفاءة العمل: قدرة الفرد العامل على إنتاج السلع والخدمات بوقت أقل دون أن يؤثر علة نوعية السلعة أو الخدمة المنتجة وبما يضمن تقليل تكاليف الانتاج وتحسين نوعيته

هناك عوامل عديدة تؤثر في كفاءة العميل منها:

أ- حرية الفرد في اختيار العمل فكلما كان الفرد حراً في اختياره لعمله الذي يقوم به كلما كان أدائه بكفاءة أعلى لأن ذلك متوافق مع قدراته وميوله الشخصية.

ب-حصول العامل على التدريب والتعليم: لأن التدريب والتعليم يساعدان الفرد على تفهم التغيرات الحديثة التي تطرأ على ظروف الانتاج وبالتالي فإن ذلك يخلق توافقاً وانسجاماً ما بين العامل وظروف عمله مما يؤدي الى زيادة كفاءته في العمل.

ج-ظروف وطريقة العمل: عندما تهتم المنشأة بتحسين ظروف المنشأة أو المعمل من خلال توفير الظروف الصحية الملائمة وتوفير مستلزمات إنجاح مسألة تقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كفاءة العامل في المنشأة أو المعمل.

٣- **رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه أدوات الانتاج التي من صنع الانسان فرأس المال يتكون من تلك السلع المادية التي تم إنتاجها لاستعمالها في إنتاج مستقبلي.

أنواع رأس المال:

أ- **رأس المال الثابت ورأس المال المتداول:** رأس المال الثابت هو الذي يمكن استعماله عدة مرات في العملية الانتاجية مثل الآلات والمعدات

والمباني...الخ، أما رأس المال المتداول فهو يستخدم في الانتاج مرة واحدة مثل القطن في صناعة الملابس أو مادة الوقود لتشغيل الآلات والمحركات.

ب- **رأس المال المنتج ورأس المال المستهلك:** رأس المال المنتج هو الذي يساعد على إنتاج أموال أخرى لا يمكنه إشباع الحاجات بنفسه ، أما رأس المال المستهلك فعبارة عن تلك التي تشبع حاجات المستهلك مباشرة.

٤-**التنظيم:** العملية التي يقوم بها المنظم من خلال جمعه لعوامل الانتاج السابقة ويقوم بالتنسيق بينها ، وبدأ العمل والاشراف عليه ومواجهة النتائج التي تؤول إليها عمليات توجيه العوامل الانتاجية الأخرى ، ويتعهد كذلك بمكافأة كل عوامل الإنتاج.

عوائد عوامل الإنتاج:

لكل عامل من عوامل الانتاج مكافأة أو عائد لا بد أن يحصل عليه وكما يلي:

الأرض ← عائده الريع

العمل ← عائده الأجر

رأس المال ← عائده الفائدة

التنظيم ← عائده الربح

<u>الناتج القومي والدخل القومي</u>

حديثنا السابق عن الانتاج كان منصباً على مستوى منشأة أو مؤسسة ، أما الآن فإن حديث الإنتاج يتعلق بالدولة عموماً

الناتج القومي الإجمالي (GNP): يقيس الناتج القومي الاجمالي لبلد ما قيمة كل السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) باستخدام خدمات عناصر الانتاج الوطنية في هذا البلد المملوكة للمواطنين سواء تم في داخل البلد أو خارج البلد.

الناتج المحلي الاجمالي (GDP): يقيس كل ما تم انتاجه من السلع والخدمات النهائية في بلد ما خلال فترة زمنية (عادة سنة) باستخدام خدمات عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين سواء كانوا من أبناء البلد أو من الاجانب.

لذا نستطيع أن نعبر بالمعاملة التالية عن العلاقة بين الناتجين وكما يلي:

الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + قيمة ما أنتجه مواطنوا البلد في الخارج – قيمة ما أنتجه الاجانب في البلد.

هذا الناتج القومي المحلي ساهم فيه عناصر انتاج ولكل من هذه العناصر عوائد مقابل المشاركة في الناتج يحصلون عليها لقاء مساهمتهم في العملية الانتاجية هذه العوائد أو التدفقات تسمى بالدخل القومي الذي يمكن تعريفه كما يلي:

الدخل القومي: عبارة عن مجموعة القيم الاقتصادية السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المواطنين في اقتصاد معين خلال فترة زمنية ٠(عادةً سنة)

أو أنه: ذلك التيار من العوائد الكلية أو المدفوعات الذي يتدفق خلال فترة معينة (عادةً سنة) والذي يستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج الوطنية.

طرق حساب الدخل اليومي:

الدخل القومي يعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة حيث من خلاله يمكن أن نتعرف على حالة النمو في اقتصاد البلد وكذلك يمكن من خلاله وضع التقديرات لراسمي الخطة الاقتصادية المستقبلية ويمكن حساب الدخل القومي بطرق مختلفة لأنه يمكن النظر اليه من أوجه عديدة من هذه الاوجه كونه قيم للسلع والخدمات

المنتجة وكذلك كونه دخل بعد أن يحصل اصحاب عناصر الانتاج على دخولهم وهذه الدخول سيتم إنفاقها وعليه يمكن النظر الى الدخل القومي باعتباره مجموع الانفاق الذي يقوم به اصحاب عناصر الانتاج وفي ما يلي شرح لهذه الطريقة:

١-**طريقة القيمة المضافة:** حسب هذه الطريقة يتم حساب الناتج الصافي في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية (زراعي، صناعي، نقل.... الخ) حيث يتم احتساب الانتاج في كل من القطاعات الاقتصادية ، وبعد ذلك تحسب المستلزمات الانتاجية في كل قطاع وهذا يتطلب التعرف على قيمة المستخدمات والسلع الوسيطة ليتجنب حدوث الازدواج في احتساب قيم السلع خلال مراحل الانتاج (أي حتى لا تحسب المادة أكثر من مرة) وبعد ذلك تستخرج القيمة المضافة من كل قطاع كالآتي:

القيمة المضافة = الانتاج – المستلزمات الانتاجية

وبعد ذلك يتم جمع القيم المضافة في كل القطاعات لنحصل على الدخل القومي من خلال الناتج القومي.

٢-**طريقة الدخل:** يتم ذلك باحتساب جميع الدخول الموزعة على عناصر الانتاج المختلفة والتي ساهمت في تكوين هذا الدخل (الارض.. الريع /العمال.. الاجور / رأس المال.. الفائدة /المنظم..الربح) ، ويجب أيضاً مراعاة عدم اتساب أي دخل أكثر من مرة واحدة وعليه يجب عدم احتساب الدخول المنقولة مثل (اعانات البطالة ، الهبات ، الهدايا) وتستند هذه الطريقة بشكل اساسي على احصاءات ضرائب الدخل واحصاءات الضمان الاجتماعي ومن هنا تأتي صعوبة قياس الدخل القومي بهذه الطريقة في بلدان نامية كونها تفتقر الى الاحصاءات الدقيقة والمعلومات اللازمة وكذلك ضعف الجهاز الضريبي فيها.

٣-**طريقة الانفاق:** ويتم ذلك من خلال احتساب الانفاق على شراء السلعة والخدمات المنتجة لإشباع الحاجات المختلفة والذي يقوم به أصحاب عناصر الانتاج الذين اسهموا في العملية الانتاجية وحصلوا على عوائد نتيجة مشاركتهم تلك والانفاق عادة إما أن يكون إنفاق استهلاكي من خلال شراء السلع والخدمات الاستهلاكية أو يكون على شكل الانفاق الانتاجي أو الاستثماري من خلال الانفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية التي تستخدم في انتاج سلع وخدمات جدية وعليه بموجب هذه الطريقة يجب احتساب الانفاق الاستهلاكي الفردي والحكومي والانفاق الاستثماري وكذلك احتساب التغيير في كمية المخزون السلعي وبذلك صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات)

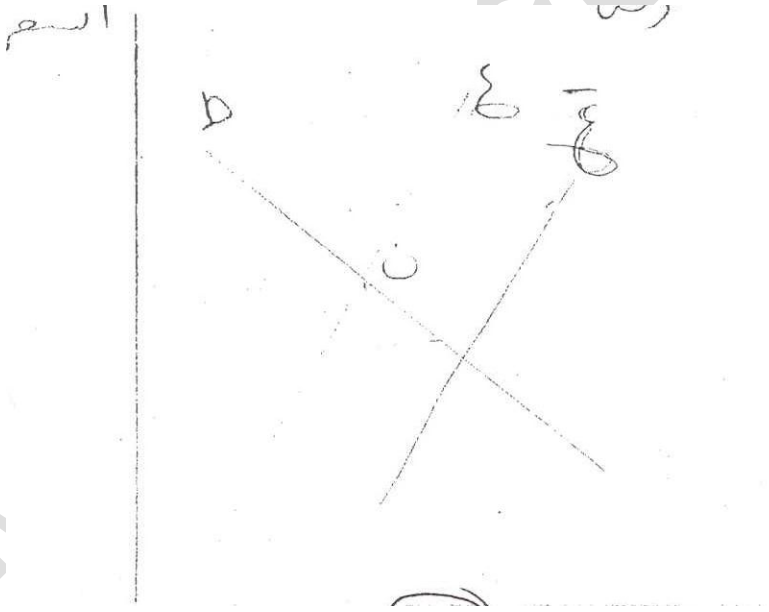

الفصل الخامس

الأسواق:

قبل الدخول في موضوع الاسواق لا بد من التعرف على بعض الاساسيات الضرورية

مدخل في التكاليف: نفترض البيانات التالية:

الكمية المنتجة	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	متوسط التكاليف	التكاليف الحدية
1	20	10	30	30	
2	20	20	40	20	10
3	20	35	55	18	15
4	20	50	70	17.5	15
5	20	60	80	16	10

من الجدول اعلاه يتبين ان التكاليف الثابتة (٢٠) لا تتغير على الرغم من ازدياد الانتاج.

في حين أن التكاليف المتغيرة تتغير مع زيادة الانتاج والتكاليف الكلية هي حاصل جمع التكاليف الثابتة والمتغيرة أم متوسط التكاليف فهي ناتج قسمة التكاليف الكلية على الكميات المنتجة أما التكاليف الحدية فهي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لتغير الانتاج وحدة واحدة (ويمكن استخراجها بطرح التكاليف الكلية السابقة من التكاليف الكلية الأكبر اللاحقة) وتأخذ منحنيات التكاليف الاشكال الموضحة بالرسم البياني الاتي:

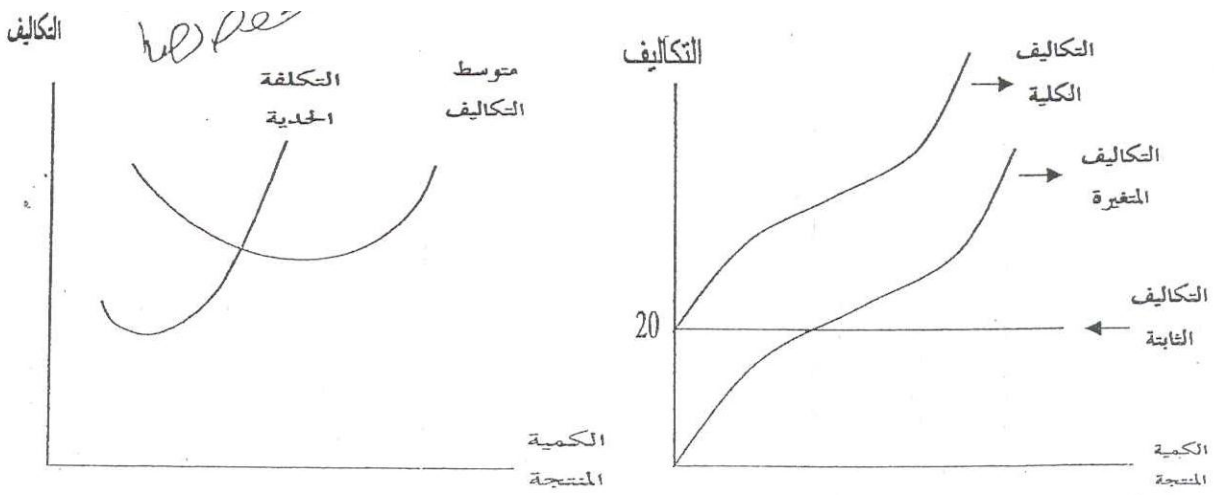

سوق المنافسة التامة (الكاملة):

هناك أربعة شروط أساسية لا بد من توفرها حتى تسود سوق المنافسة الكاملة بين المنتجين وهي:

أ- كثرة المؤسسات: حيث يجب أن يوجد في الصناعة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة كلا منها يسيطر على جزء من الانتاج الكلي وهذا الجزء وهو صغير بحيث أن اضافتها أو سحبه من السوق لا يكون له اي اثر على السعر السائد في السوق.

ب-تجانس المنتجات: فكافة المؤسسات يجب أن تكون معروفة للمستهلكين على أنها تنتج منتجات متماثلة فمنتج إحدى المؤسسات لا يمكن تمييزه عن منتجات المؤسسات الاخرى الموجودة في الصناعة ويجب ألا توجد علامات تجارية تميز منتج عن آخر.

ج-حرية الدخول والخروج في الصناعة: فأي فرد أو شركة إذا رغبت بالدخول في الصناعة فيجب ألا يكون هناك قيد يمنع الدخول وكذلك الحال للذين يريدون الخروج من الصناعة

د- المعروفة التامة بأحوال السوق: فالمؤسسات والمستهلكين يكون لهم معرفة كاملة بالأسعار السائدة والصفقات الجارية في السوق وهذه الشروط كما هي من الصعب جداً تحقيقها ولكن تدرس هذه السوق لأجل التحليل ومقارنة الانحرافات في الاسواق الاخرى عن هذه الحالة المثالية.

*** شروط التوازن في سوق المنافسة الكاملة**

شرط التوازن في سوق المنافسة الكاملة يحصل عندما:

السعر = الايراد الحدي = الايراد المتوسط = التكاليف الحدية= التكاليف المتوسطة وكما هو موضح في الشكل أدناه.

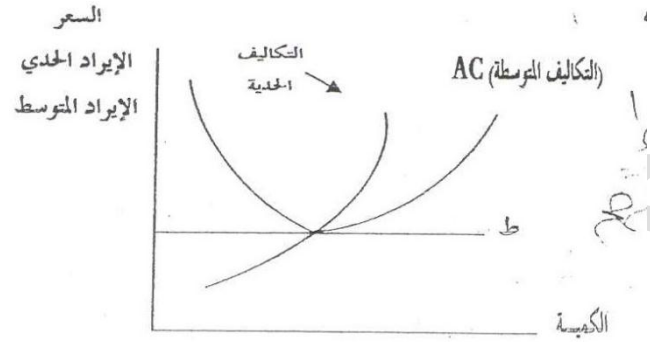

شرط التوازن /الايراد المتوسط = الايراد الحدي = السعر = الطلب.

سوق الاحتكار التام:

(الاحتكار) معناه أن تقوم في السوق مؤسسة مفردة بإنتاج سلعة ليس لها بدائل قريبة تتنافس معها فهذه المؤسسة هي المنتج الوحيد في الصناعة لهذه السلعة. وهذا أن يكون هناك تمييز بين الصناعة المؤسسة المحتكرة فالمؤسسة المحتكرة هي الصناعة لذا فإن منحنى الطلب الذي تواجهه هذه المؤسسة إنما هو نفسه منحنى طلب السوق على السلعة.

فمنحنى طلب السوق يبين الكمية الاجمالية التي يشتريها المستهلكون عند كل ثمن وهو نفسه الذي يبين الكمية التي سيكون المحتكر قادراً على بيعها عند كل ثمن يحدده هو فإذاً في الاحتكار التام هناك منتج واحد وأن السلعة متجانسة لأنه لا يوجد لها بديل وأن هناك عوائق وصعوبات في دخول المنتجين الى الصناعة وأن المحتكر يحدد كمية الانتاج لأنه هو الذي يحدد السعر.

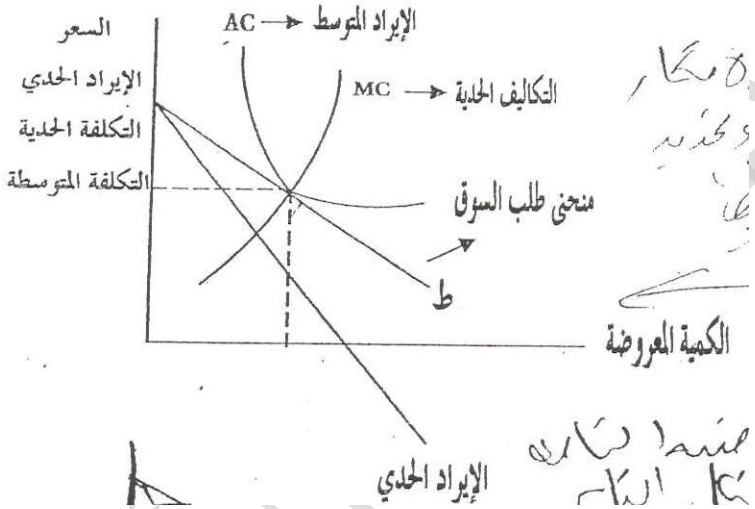

شرط التوازن/ السعر = التكاليف الحدية = الايراد الحدي

ويلاحظ في الاحتكار أن منحنى الطلب ينحدر الى اسفل وهو الفارق الكبير عن سوق المنافسة الكاملة حيث كان افقياً.

٣-سوق المنافسة الاحتكارية:

يتميز هذا السوق بالمميزات التالية

١-وجود عدد كبير من المؤسسات التي تنتج سلع مميزة كل سلعة داخل مجموعة المنتج بديل قريب لكل سلعة أخرى ولكن هنا تمايز سلعي من خلال العلاقة التجارية لكل سلعة (مثل سوق السيارات أو السكائر)

٢-عدد كبير من المشاريع: بحيث أن أية منشأة لا يمكن لها أن تحدد السعر في السوق

٣-الدخول إلى الصناعة: يمكن أن يكون دخولاً مفتوحاً فهي في هذه الحالة أقرب الى المنافسة أو الدخول المغلق فهي في هذه الحالة تكون أقرب إلى الاحتكار

٤-المعلومات المتاحة من السوق متوفرة للجميع

<u>شروط التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية</u>

التكاليف الحدية = الإيراد الحدي (في الفترة القصيرة)

منحني الطلب يمس منحني التكلفة المتوسطة (في الفترة الطويلة)

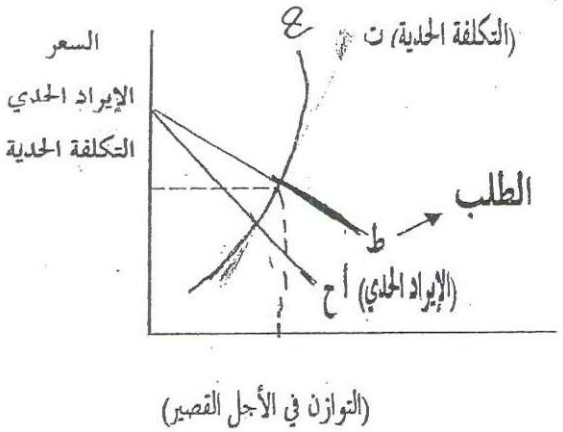

(التوازن في الأجل القصير)

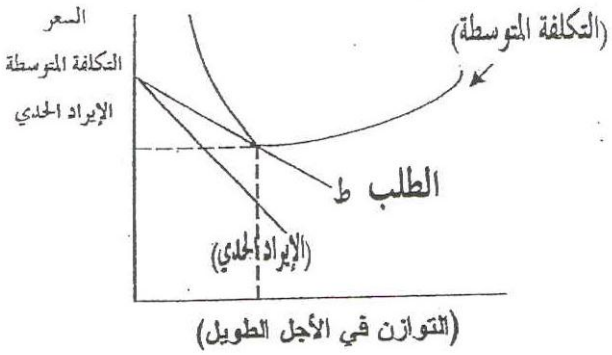

(التوازن في الأجل الطويل)

سوق احتكار القلة

الفرض الاساسي في هذا السوق هو وجود عدد قليل من المؤسسات التي تنتج اما منتجات متجانسة او منتجات متميزة تكون قريبة لبعضها البعض (مثل صناعة الصلب) ويجب ان يكون عدد المؤسسات قليلا بحيث ان كل منهم يعتقد ان اي تغيير في الثمن او المبيعات لابد ان يحسب له ردة فعل لدي المؤسسات الاخرى الداخلة في الصناعة لان اي سياسة جديدة من قبل مؤسسة ستكون لها آثار مباشرة على المؤسسات الاخرى في الصناعة ويكون منحنى الطلب منكسراً.

الفصل السادس

النقـود:

عرف الانسان النقود وتعامل بها منذ القدم ولا سيما عندما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته وارتبط شكل النقود ونوعها بتطور الحياة البشرية فقد استخدمت الحيوانات وجلودها وكذلك الحبوب والقماش والمعادن والاوراق وغيرها كأنواع من النقود.

في بداية البشرية كان الانسان يحصل على حاجاته من السلع عن طريق مبادلته لسلعة يمتلكها ومستعد للاستغناء عنها بسلعة أخرى يمتلكها طرف آخر يكون الاول بحاجة إليها وهذه المرحلة تسمى (مرحلة المقايضة) ولكن هذه المرحلة اكتنفتها مصاعب وعيوب.

عيوب المقايضة:

١- عدم وجود وحدة للحساب لقياس السلع التي يتم تبادلها والتي بموجبها تتحدد نسب المقايضة.

٢- عدم قابلية العديد من السلع على التجزئة، لذا فان من الصعوبة الاحتفاظ بالقوة الشرائية للسلعة.

٣- صعوبة تحقيق التوافق في رغبات الاطراف التي تتبادل السلع.

٤- عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو أداة للادخار.

تعريف النقود: يمكن تعريف النقود على أنه (كل شيء يلاقي قبولاً بين الناس ويستعمل وسيطاً للتبادل أو لإبراء الديون يسمى نقوداً).

لذلك يمكن اعتبار أ] وسيط للتبادل بين سلعتين أو خدمتين أو أكثر بمثابة (النقود) بشرط أن يكون هذا الوسيط قادراً على أداء وظائف أخرى تكميلية.

وظائف النقود:

١- **النقود وسيط للتبادل:** تستخدم النقود أداة أو وسيطاً في تبادل مختلف أنواع السلع والخدمات ، وهذه الوظيفة مستمدة من كون النقود مقبولة قبولاً عاماً من الأفراد في استخدامها أداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون.

٢- **النقود معيار للقيمة ووحدة للحساب:** ويتم بموجب هذه الوظيفة تحديد أثمان وقيم مختلف السلع والخدمات فالدينار مثلاً يمكن أن ترجع إليها أسعار جميع السلع والخدمات المختلفة بأنواعها وأشكالها وأوزانها ، وضمن هذه الوظيفة فإن النقود تكون أداة مناسبة للحساب فهي تسهل عملية حساب قيم الاشياء المختلفة والمتباينة من حيث الحجم والكمية والقيمة والوزن.

٣- **النقود مخزن للقيمة واداة للادخار:**

بما ان هناك صعوبة للاحتفاظ بقيمة السلعة بواسطة تخزينها لان بعض السلع تتعرض للتلف وبعضها لا يمكن خزنه فضلا عن الصعوبات المترتبة على تحديد نوع السلعة التي يحتاجها صاحب السلعة المخزونة ليقايضها في المستقبل لذلك تظهر أهمية النقود أداة أو وسيلة يمكن بها اختزان قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة.

٤- **النقود وسيلة للدفع المؤجل:**

تستطيع الحكومات وكذلك الافراد استخدام النقود وسيلة لتسديد ما بذمتهم من ديون فكما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الآتية فإنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة أيضاً.

أنواع النقود:

١- **النقود السلعية:** ترتبط هذه التسمية للنقود بطبيعة المادة المكونة لها أو المصنوعة منها النقود مما يجعلها قابلة للاستخدام في مجالات أخرى مختلفة من مجالات استخدامها بوصفها عملة نقدية متداولة بين الافراد وتعد النقود السلعية أول النقود التي تعامل بها الانسان تاريخياً وأهمها النقود المعدنية (الذهب ، الفضة ، الحديد ، النحاس وغيرها)

٢- **النقود الائتمانية:** بعد تراجع أهمية النقود المعدنية وانحسار دورها في الحياة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الاولى أصبح التداول النقدي يعتمد على النقود الائتمانية والتي كان من أهم مكوناتها أو أنواعها النقود الورقية وتكتسب النقود الائتمانية أهميتها من خلالا قبولها العام المبني على اساس قدرتها في توفير عنصر الثقة في تحويلها الى السلع المرتبطة بها وتعد النقود الائتمانية ديناً لحاملها على ذمة الجهة التي أًصدرتها وحقاً في الحصول على ما يساويها من السلع والخدمات.

وتقسم النقود الائتمانية إلى:

أ- **نقود ورقية:** يرجع تاريخ التعامل بالنقود الوريقة إلى الفترة التي انتشرت فيها مسألة الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى التجار والصيارفة مقابل منح المودعين إيصالات أو سندات تتضمن كمية من الاموال المودعة مع تعهد بإعادتها ودفعها لحامل السند أو الايصال. فنشأت فكرة النقود الورقية والمرتبط بتطور الحياة الاقتصادية وتطور الفن المصرفي.

ب- نقود الودائع (النقود المصرفية) / المقصود بالودائع هنا الودائع الجارية وهي عبارة عن الاموال التي يودعها طرف معين لدى المصرف التجاري عن طريق الشيكات التي تلزم الطرف المدين (المصرف التجاري) بدفع المبلغ المذكور في الشيك.

السياسة النقدية: مجموعة من الاجراءات النقدية التي تسعى لتحقيق أهداف نقدية وكما تشمل مجموعة من الاجراءات غير النقدية التي تسعى لتحقيق أهداف نقدية .

هناك عدة أدوات للسياسة النقدية وهي:

١- **سعر إعادة الخصم:** وهذا السعر هو الذي تتقاضاها المصارف المركزية من المصارف التجارية مقابل اعادة خصمها للأوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية على اعتبار ان البنك المركزي يعتبر الملجأ الاخير للمصارف التجارية. وهذه الوسيلة تعتبر من أقدم الوسائل التي تستخدمها السلطة النقدية حيث تحاول تلك السلطة التأثير على كلفة الائتمان بهدف الوصول الى تحديد الائتمان من الناحية الكمية وبالتالي التأثير على عرض النقد. فعندما تحاول السلطة النقدية اتباع سياسه انكماشية أو مشددة (في حالة التضخم) تحاول رفع سعر إعادة الخصم (من قبل البنك المركزي) وبالتالي فان المصارف التجارية سترفع سعر الخصم (العملة التي تتقاضاه المصارف التجارية مقابل منحها الائتمان للوحدات الاقتصادية المقترضة منها) والذي سيساهم على تقليص الطلب على الائتمان وهذا التقليص في الطلب سيؤدي دوراً في تقليل عرض النقد وبالعكس إذا حاولت السلطة النقدية اتباع سياسة توسعية.

٢- **عمليات السوق المفتوحة:** وهي عبارة عن دخول البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية كبائع أو مشتري للأوراق المالية ففي حالة التضخم يدخل البنك المركزي كبائع للأوراق الملية والسندات الحكومية حيث انه بواسطة هذا البيع ستتمكن السلطة النقدية من تقليل الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد وبالعكس في حالة الركود حيث ان السلطة النقدية تحاول ضخ العملة للتداول فيدخل البنك المركزي الى السوق كمشتري للأوراق المالية أي أن البنك المركزي يشتري السندات الحكومية ومقابل ذلك يدفع العملة لحاملها أي انه يقوم بعملية ضخ للعملة في التداول لمعاجلة حالة الركود في الاقتصاد.

٣- **نسبة الاحتياطي القانوني:**- عادة تلزم السلطة النقدية (البنك المركزي) المصارف الاحتفاظ بنسبة احتياطي والزامي لديها وعدم التعامل بهذه الكمية من العملة كوسيلة لحماية اموال المودعين وبالتالي استخدمت هذه النسبة كأداة من أدوات الساسة النقدية ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي الى رفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي تقليص السيولة المصرفية وبالتالي تقليص دورها في خلق الائتمان وخلق النقود. اما في ظروف الركود والانكماش يلجأ البنك المركزي الى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الامر الذي يوفر جانب أكبر من السيولة للمصارف وبالتالي يزيد من قدرة هذه المصارف على فتح الائتمان وخلق النقود.

الفصل السابع

التضخم:

التضخم: عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار

أنواع التضخم: هناك انواع متعددة للتضخم منها:

١-**تضخم جذب الطلب:** أي أن الاسعار ترتفع نتيجة زيادة الطلب على الطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي أي أن هناك عجزاً في انتاج السلع لمقابلة النقود في التداول الذي هو سبب ارتفاع الطلب على هذه السلع.

٢-**التضخم الزاحف:** ويقصد به ارتفاع المستوى العام للأسعار سنويا وبصورة تدريجية أي ليس بصورة مفاجئة.

٣-**التضخم الجامح:** وهو تضخم حلزوني تصاعدي في الاسعار والاجور حيث تؤدي زيادة الضغوط على الاسعار الى ردود افعال تنتج المزيد من التضخم.

آثار التضخم:

١-أهم آثر للتضخم **أن النقود تفقد احدى وظائفها وهي كون النقود مقياسا للقيمة ومخزنا لها** ، فكلما اشتدت موجة الغلاء انخفضت قيمة النقود مما يسبب اضطرابا في المعاملات بين الدائنين والمدينين والبائعين والمشترين وبين المنتجين والمستهلكين حيث تشيع الفوضى داخل الاقتصاد المحلي.

٢-من آثارا التضخم **إعادة توزيع الدخل القومي** بين طبقات المجتمع بطريقة عشوائية حيث تزداد الثروات لدى اصحاب الدخول المتغيرة مثل (النجار ورجال الاعمال) أما.

أصحاب الدخول الثابتة مثل (الموظفين) فهم المتضررون في حالة التضخم وهذا يقودنا الى مسالة مهمة وهي ان هناك قيمتين للنقود:

أ- **القيمة الاسمية:** ويمثل ذلك كمية النقود التي يستلمها الشخص مقابل السلع التي يقدمها، مثلا موظف يتقاضى راتبا قدره ٥٠٠ الف دينار مقابل الخدمة التي يقدمها، فان هذا المبلغ بعينه هو القيمة الاسمية للدخل الذي حصل عليه.

ب- القمية الحقيقية: ويمثل مقدار السلع والخدمات التي يمكن الخصول عليها من خلال القيمة الاسمية، ففي الحالة الاولى الموظف يستلم ٥٠٠ الف دينار، فكم من السلع والخدمات التي يحصل عليها مقابل هذا المبلغ، فمثلا في الاوقات التي ليس فيها ازمات اقتصادية وقيمة العملة مستقرة يمكن مثلا الحصول على سيارة مقابل هذا المبلغ اي ان القيمة الحقيقية للقيمة الاسمية (البالغة ٥٠٠ الف دينار) هي سيارة، اما في اوقات التضخم فيمكن ان تكون القيمة الحقيقية للقيمة الاسمية السابقة هي اطار للسيارة السابقة فقط، وعليه فانه يمكن التعبير عن القيمة الحقيقية بالاتي

$$\text{القيمة الحقيقية للنقد} = \frac{1}{\text{المستوى العام للاسعار}}$$

اي ان هناك علاقة عكسية بين القيمة الحقيقية للنقد والمستوى العام للاسعار، فكلما ارتفع المستوى العام للاسعار انخفضت القيمة الحقيقية للنقود.

٣- اعادة توزيع الثروة القومية: فالمدخرون (لأصول مالية مثل الودائع طويلة الاجل) للبنوك غالبا ما يتعرضون لخسائر كبيرة، حيث ان القيمة الحقيقية لمدخراتهم تتعرض للتاكل باستمرار بسبب ارتفاع الاسعار، اما الذين تكون مدخراتهم في اشكال عينية مثل (الاراضي، العقارات، والمعادن النفيسة...الخ) فيكونون من المنتفعين من ارتفاع الاسعار.

٤- نتيجة لفقدان العملة الوطنية لبعض وظائفها يلجا الناس الى عملة او عملات اجنبية اكثر ثباتا في قيمتها وهو امر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية.

٥- تتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج بسبب ارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا مقابل السلع المستوردة، وبالتالي يقل الطلب على الانتاج المحلي، مما ينجم عنه طاقات عاطلة، وبطالة، وانخفاض في مستوى الدخل المحلي.

ولا بد لنا ان نعلم بان كل زيادة في كمية النقود المتداولة لا تعني تضخما نقديا، لان مفهوم التضخم ليس مفهوما مطلقا بل هو مفهوم نسبي، لذا يجب مقارنة كمية النقود مع كمية السلع المعروضة في السوق، فاذا زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني وانما هي حالة انتعاش في الاقتصاد.

مبادىء الأقتصاد

الركـود

يعتبر الركود عكس التضخم، فالاقتصاد اذا كان فيه السلع والخدمات المنتجة مكدسة ولا توجد قوة شرائية للمواطنين في البلد لشراء هذه السلع والخدمات، فاننا نعتبر ان اقتصاد هذا البلد يعناي من ازمة الركود.

ومن المعلوم ان الدور الاساسي الذي تلعبه النقود هو دور التبادل والتداول وان لم تكن في التداول كمية من النقود كافية لمواجهة تداول السلع والخدمات فان التبادل بتعرقل ويصاب الجهاز الانتاجي بالشلل، ولن يكون هناك سبيل لتصريف السلع والخدمات المنتجة، وهذا يؤدي الى خلل يصيب النشاط الاقتصادي حيث يقل الانتاج حتى يتعادل مع العرض القليل للنقود المتداولة، ولمواجهة هذه الحالة لابد من خلق نقود جديدة وادخالها للتداول، وهذا ما حصل في العشرينات من القرن الماضي حيث ساد الركود جميع اقتصادات اوربا والولايات المتحدة، وكان العلاج من قبل الاقتصادي الانكليزي (كينز) حيث اوصى بزيادة الانفاق وخاصة الحكومي مما اتاح كميات كبيرة من النقود في التداول وعالج حالة الركود الاقتصادي الذي ساد، وكانت تلك اول مرة تشخص فيه حالة الركود لان الاقتصاد الكلاسيكي كان يؤمن بمقولة الاقتصادي (ساي) من ان العرض يخلق الطلب الخاص به.

الفصل الثامن

العولمـــــة Globalization:

ظهر مصطلح العولمة منذ بداية التسعينات الميلادية من القرن الماضي. وقد عملت الدول الراسمالية المتقدمة الكبرى في العالم على نشر هذا المصطلح اعلاميا، وان كان مضمونه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، معروفا ومعمولا به منذ عقود – وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فالعولمة ظاهرة قديمة ومستجدة في ان واحد، او بعبارة اخرى هي لفظ جديد لمضامين قديمة.

ومصطلح العولمة يعود في الاصل الى الكلمة الانجليزية Global والتي تعني عالمي، او دولي او كروي، اما المصطلح الانجليزي Globalization، فيترجم الى الكوكبة او الكونيية او العولمة، وكانت الغلبة والانتشار لكلمة العولمة، وذلك لشيوع استخدامها عند مختلف الشرائح الاجتماعية. وعلى الرغم من الاختلاف والتباين الشديد، بين معظم محاولات الباحثين لتعريف العولمة، الا انه يمكن ان نلتمس فيمابينها بعض خطوط التقارب، وقد يكون هذا الاختلاف والتباين راجعا في الاساس الى تعدد ابعاد العولمة وتداخلها مع بعضها.

تعاريف العولمة:

لا يوجد تعريف موحد للعولمة، حيث تاثرت محاولات الباحثين في تعريفهم للعولمة بانتماءاتهم الايديولوجية والعلمية الى جانب موقفهم من العولمة قبولا ورفضا. لذا سنعرض بعض اهم التعاريف المتعلقة بالموضوع والمتناسقة مع موضوع مادة الاقتصاد التي ندرسها.

حيث ان هندرسون (Henderson) يعرف العولمة بكونها مرحلة تاريخية لنطور المجتمع البشري، الذي يشهد فيها العديد من التغيرات السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

وكذلك عرفها صندوق النقد الدولي بانها: التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود اضافة الى رؤوس الاموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في ارجاء العالم كله.

ويعرفها البعض بما يلي: اعطاء الشيء صفة العالمية، من حيث النطاق والتطبيق.

مفهوم العولمة

ان كلمة العولمة مشتق من العالم، اي، صرنا عالميين، ومعنة العالمية: ان تتحدد كل شعوب العالم في جميع امورها على نحو واحد وهيئة واحدة في الجملة، فيكونوا كبيت واحد، واسرة واحدة، فلا يكون هناك شعب فقير وشعب غني، ولا شعب امي ولا شعب مثقَّف، ولا شعب تختلف اقتصاديته او سياسته او ثقافاته او سائر شؤونه (كشؤون التربية والسلوك وما اشبه ذلك) عن شعب اخر، وانما يكون الانتماء للعالم كله كالانتماء الى دولة واحدة كلها، حيث يكون الفكر واحدا، والاتصال موجودا، ويبقى الاختلاف قليلا وبشكل جزئي في بعض النقاط وفي المناطق الصغيرة من اطراف العالم.

اما الاختلاف في العالم وعلى نحو عام وكلي فلا يقبل به، حيث تتداخل السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع وغير ذلك بعضها في بعض، وتؤثر جميعا على حياة الانسان في الارض اينما كانوا وحيثما حلوا ونزلوا، وذلك من دون اعتداد قابل للذكر بالحدود السياسية لدول ذات السيادة، او الانتماء الى وطن محدد او

لجولة معينة، ومن دون حاجة الى اجراءات حكومية خاصة، ولا الى تعديل الاجراءات وتوحيدها او تعديل الحكومات وتوحيدها، لانها رغم كثرتها وتعددها تكون واحدة من حيث السلوك والاسلوب نوعا ما، واذا كان بينهما اختلاف يكون الاختلاف عندها من الاختلاف في الولايات، لا كالاختلاف في الدول.

وفي المجال الاقتصادي فن المفهوم الدقيق للعولمة يعني هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي وانتشاره في الصميم مضافا الى انتشاره في الظاهر ايضا، ليتلازم معنى العولمة في مضمار الانتاج والتبادل الماديوالرمزي، مع معنى الانتقال من المجال الوطني او القومي الى المجال العالمي والكوني، فالعولمة تعني نظاما تجاريا عالميا مفتوحا تزول فيه العوائق اما حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الانتاج، خاصة راس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو في التجارة الدولية الحرة والمتعددة الاطراف هي القاعدة، وهذا يؤدي في النهاية الى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في اسواق السلع والخدمات واسس المال، وتتحول فيه قوى السوق الى نظام اقتصادي عالمي، تفرض فيه الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العاملية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاما بل تطابقا بين جميع الاقطاب ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها، ويذهب الاقتصادي المعروف بول سوينري الى ان العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الانتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق الانتاجي وقوى وعلاقات الانتاج الرأسمالية مما يقود الى اخضاع العالم كله الى نظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوة الرأسمالية العالمية والمركزية، وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ففي عالم معولم ستتعدم الحدود ويزول التمييز بين الاسواق الوطنية والمحلية والاسواق الاجنبية العالمية وستزداد الاندماجات

والاستحواذات والتحالفات بين المشاريع المتنافسة بحجة تقليص التكاليف وزيادة الكفاءة الانتاجية والتسويقية.

اسباب انتشار العولمة

اذا كان مضمون العولمة معمولا به منذ عقود، كما اشرنا الى ذلك في البداية، فما الاسباب او العوامل التي ادت الى بروز مصطلح العولمة في هذا الوقت؟

يرى المختصون ان هناك مجموعة من العوامل التي ادت الى بروز هذا المصطلح في هذا الوقت منها ما يلي:

١- انهيار بعض الاقتصادات والمدارس الفكرية المناهضة للرأسمالية كالاتحاد السوفييتي سابقا، التي كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة، مما جعل هذا التيار يكتسح مناطق مهمة من العالم، كانت معزولة عنه، ومن ثم انفراد الدول التي تتبنى الفكر الرأسمالي الليبرالي بالسيطرة على العالم.

٢- الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر.

٣- ارتفاع نسبة السكان التي تتعامل مع العالم الخارجي وتتاثر به في داخل كل مجتمع.

٤- التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات وفي مقدمتها الإنترنت والقنوات الفضائية، فقد كان تبادل السلع ورؤوس هو العنصر المسيطر بين على العلاقات الدول حتى وقت قريب جدا، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات. فالعلوم والتقنية صارت هي المحرك الرئيس للإقتصاد العالمي.

٥- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية والتى أصبحت الوسيلة الأكثر تأثيرا ونشاطا في تحقيق هذا الانتقال. للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار، بل المهيمن على هذا الانتقال. وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمارسه تلك الشركات.

٦- نمو التجارة العالمية بمعدلات كبيرة ؛ نتيجة لتحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

٧- ظهور أقطاب صناعية جديدة في العالم النامي، وبخاصة في آسيا منها النمور الأربعة وهي: هونغ كونغ وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان. والفهود السبعة وهي: إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين والصين، والهند، وباكستان، وتايلاند. ويأتى تأثير هذا العامل بوصف هذه الدول دولا مصدرة ومنافسة لصناعات الدول الغربية العريقة في تحد هو الأول نوعه منذ قرون.

آليات العولمة

ومن خلال تركيز بعض الاقتصاديين إلى أن العولمة مرحلة تاريخية لتطور البشرية، لذا تعمل العولمة من خلان اليات أساسية وهي:

١- ثورة المعلومات والاتصالات

٢- صعود رأس ألمال العالمي إلى مركز القيادة في عملية التطور الرأسمالي.

٣- نمو نشاط الشركات الدولية وتوسعها من خلال عمليات الاندماج المتزايدة.

٤- التطور التكنولوجي الذي ضاعف معدلات التبادل بين الدول.

٥- ظهور الأطر القانونية والمؤسسية العالمية.

إيجابيات العولمة وسلبياتها

إيجابيات العولمة

يرى الاقتصاديون ان العولمة فيها الكثير من الايجابيات منها:

١- تشجع التنافس الاقتصادي وان هذا إلى التنافس يؤدي ليس فقط تحسين كفاءة المتفوقين في الإنتاج وتطوير من هم بمستوى أدنى، انه يصب أيضا في مصلحة المواطن، بان يقدم له السلعة بأفضل نوعية وبأقل ثمن

٢- ستؤدي إلى الإنتاج الصناعي والزراعي والصحي والخدمي في مجالات الحياة كافة، تفضي بالنتيجة إلى أن تجعل الإنسان يعيش حياة مريحة أو مرفهة وصحة جيدة وعمر أطول.

٣- تؤدي إلى تسريع تطبيقات جديدة في الثقافة الحديثة، وتعمل على أن تجعل العالم يعيش ولادة شيء جديد في كل دقيقة، يفضي بالضرورة إلى خدمة الإنسان، وربما كانت أفضل ايجابية للعولمة أنها تقضى على الشمولية والسلطوية التي تعاني منها الشعوب النامية، وتعمل على إشاعة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وانها تجعل العلم والمعرفة والثقافة والفن والأدب فى متناول الجميع، وتمكن الناس من الحصول السبل وان العولمة عليها بأيسر وأسهلها، توفر الفرصة لتحرير الإنسانية بما ينتجه من تفاعل بين الثقافات، وتمنح كل إنسان الخيار الذي يناسبه في استثمار قدراته وقابلياته في الميدان الذي يرغب فيه، وتقضي بذلك على هدر الطاقات البشرية التي تموت مع أصحابها من دون ان ينتفعوا بها.

سلبيات العولمة

الكثيرون يرون في العولمة:

١- انها ترمي إلى ان تبقى الدول المتقدمة الكبرى اقتصاديا مهيمنة على الدوام على الاقتصاد العالمي في حين تبقى الدول الأخرى ضعيفة اقتصاديا ومعتمدة كليا على صادرات وتقنيات الدول المتقدمة.

٢-أنها خدعة من صنع القوى الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعلى الأخص الدول النامية.

٣-انها تسلخ الانسان من قيمه الدينية والاخلاقية، تو تهجينه بالقيم الغربية وابعاده عن قيمه الاصلية وعن الدين الاسلامي تحديدا، وانها ستعمل على الغاء الهوية القومية والوطنية والخصوصية المحلية، وفرض أنموذج ثقافى غربي على شعوب الأرض قاطبة.

٤-إن العولمة في جوهرها، لاتحترم الإنسان ولا تحافظ على جذوره وحضارته وتجاربه
وذقافته.

<u>آثار العولمة الاقتصادية على الدول النامية:</u>

لقد فرض مفهوم العولمة نفسه على طاولة القضايا الدولية كدليل قاطع لماله من آثار عميقة على الدول النامية في مجالات مختلفة، إضافة إلى المخاطر التى تواجهها هذه الدول والتي مردها العولمة، ولغرض ذكر الآثار بصورة منصفة يرى البعض للعولمة بعض الاثار الايجابية على الدول النامية منها زيادة حجم وحركة التبادل التجاري الدولي وهذا يؤدي إلى زيادة انتعاش حركة وحجم الانتاج القومي في معظم الدول خاصة الدول المتقدمة مما يعود بالإيجاب على الدول النامية وأن

مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة يعد عامل جذب طلب على صادرات الدول النامية.

وكذلك فان تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلي في الدول النامية، يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة وبالتالي استقرار المستوى العام للأسعار وكذا زيادة الإنتاج في تلك الدول.

مخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية

١- إن تخفيض التعريفات الجمركية الناشئة عن تحرير التجارة يهدد إنتاج السلع المصنعة في معظم الدول النامية، حيث أن هذه الدول غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية.

٢- مواجهة الدول النامية شركات دولية عملاقة لا قدرة للدول النامية على منافستها وهذا كله سببه خضوع صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وهذا الخضوع يتمثل في القيود غير التعريفية كإجراءات مكافحة إغراق والرسوم المكافئة، الأمر الذي كانت له آثار سلبية مباشرة على نمو صادرات الدول النامية وبالتالي على قطاعات المنتجة لتلك السلع التصديرية خاصة السلع الزراعية ومختلف المنتجات الأخرى كالجلود والزيوت النباتية والمشروبات واللحوم وهذه الإجراءات التنمية الصناعية في الدول النامية.

٣- إعاقة عملية التنمية وإخضاع موارد هذه الدول لصالح الدائنين من الدول الرأسمالية المتقدمة.

٤- من البديهي أن تكون للآثار الاقتصادية للعولمة انعكاسات على الجوانب الاجتماعية لا سيما فيما يخص بالعمالة والفقر، فالعولمة في العمالة من خلال

آثارها على الاستثمار وطلب العمل ويحدث التأثير المباشر لتحرير راس المال في العمالة في الدول لكن تاثير تحرير راس المال في العمالة في معظم الدول النامية مازال طفيفا، وهذا يعني ان اثر التحرير المالي لخلق فرص عمل ما زال هامشيا في معظم الدول النامية.

مبادىء الأقتصاد

الفصل التاسع

المالية العامـة:

المالية العامة: هي الإجراءات و التدابير التي تتبعها الدولة لإدارة و تنظيم نفقاتها ومصادر تمويلها من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة وتشكل الموازنة العامة للدولة والتي تتكون من النفقات العامة الإيرادات و العامة والعلاقة بينهما موضوع علم المالية العامة.

الموازنة العامة للدولة: بيان مالى تقديري لنفقات الدولة و إيراداتها العامة خلال فترة زمنية محددة تقدر عادة بنسبة. ومن المفترض أن تقوم الحكومة بتقدير النفقات العامة و الإيرادات العامة لفترة زمنية تقدر عادة بسنة، ثم تقرها السلطة التشريعية (البرلمان) وبعد ان تكتسب قوة القانون تلتزم السلطة التنفيذية (وزارات الحكومة) بتطبيقها تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يسهم في تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد الوطني، و بما يؤدي إلى توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في صالح الشرائح الكبيرة من أبناء المجتمع.

النفقات العامة: وهي المبالغ التقديرية التي على الدولة إنفاقها لإشباع الحاجات العامة في البلد. هناك مبادئ أساسية لا بد ان تتوافر في النفقات العامة منها:

١- **تحقيق أقصى منفعة اجتماعية** / حيث أن هدف الإنفاق الحكومي لا بد أن يتضمن تحقيق أقصى منفعة اجتماعية، أي يجب أن لا تنفق الأموال العامة لفائدة مجموعة معينة من المجتمع بل لا بد أن تشمل المجتمع بأكمله.

٢- **الاقتصاد**/ على الرغم من أن هدف الإنفاق العام هو تعظيم المنفعة الاجتماعية إلا أن هذا لا يعفي الحكومة من أن تمارس أقصى اقتصاد في إنفاقها، اي يجب

ان تتجنب الإسراف و التبذير و التبديد في إنفاقها، ولغرض تطبيق هذا المبدأ يجب تجنب كل أنواع الازدواج في الإنفاق و تداخل السلطات.

٣- **قاعدة الترخيص** / و يعنى انه قبل أن يتم تحمل النفقة بالفعل لا بد من أن يرخص بها من قبل السلطات المختصة، فالإنفاق غير المرخص يكون عرضة للإسراف والمغالاة في الإنفاق، و كذالك تعني هذه القاعدة أن المبلغ يجب ان ينفق على الغرض –الذي رخص من اجله، و كذلك تتضمن هذه القاعدة مسألة المراجعة و التى تعنى أن تتم مراجعة; الإنفاق بعد وقوعه، فجميع الحسابات العامة ينبغي أن تراجع في نهاية السنة مراجعة دقيقة للتأكد من أن المبالغ لن يتم الإساءة في صرفها.

٤- **قاعدة المرونة** / وتعنى هذه القاعدة ان السلطات العامة تتمتع بقابلية تغيير الإنفاق

حسب الحاجة و الظروف السائدة في البلد، فالمستوى الجامد للإنفاق قد يكون مصدرا للمتاعب و الارتباك.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تترتب على النفقات العامة آثار اقتصادية أو اجتماعية على جميع المستويات و منها إشباع الحاجات الجماعية المختلفة. و من هذه الآثار:

١- **اثر النفقات العامة على الانتاج** / لتوضيح النفقات العامة في المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني يفترض التمييز بين النفقات الاستثمارية و النفقات الجارية، **النفقات الاستثمارية** هي تلك التي تؤدي الى تكوين رؤوس الأموال العينية و التي تلعب دورا مهما فى زيادة الدخل القومي الجاري، وبالتالي زيادة المقدرة

الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أما **النفقات الجارية** فهي تلك التي تخصص، لإنتاج الخدمات العامة (الصحة، التربية، التعليم، الامن، الدفاع...الخ)

وهذه النفقات تساهم بشكل غير مباشر في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح وزيادة الناتج القومي. فالنفقات العامة تشكل جزءا هاما من الطلب الفعلى و الذي يؤثر بدوره على توظيف عناصر الإنتاج. فإذا كانت هناك موارد معطله في البلد (عدم تحقيق حالة التوظف الكامل) فان زيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى تحريك وتنشيط عناصر الإنتاج و هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج، أي أن العملية تتعلق بمرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كانت هناك موارد معطلة فان زيادة الإنفاق يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال تنشيط الطلب الفعال.

٢- **اثر النفقات العامة على الدخل** / الحكومة يمكن أن تتدخل من خلال النفقات العامة فى التأثير على الدخل، فمن خلال استخدام النفقات الحقيقية (أجور ورواتب) إلى زيادة الدخل أو تقليله، وانها تلجا إلى دعم الدخول من خلال تحديد مكافئات عناصر الانتاج، و كذالك يمكن أن تلجأ الى تحديد اسعار السلع و الخدمات من خلال الدعم. أي ان الحكومة تتدخل بصورة غير مباشرة من خلال الإنفاق فى التأثير على الدخول كما يمكن أن تتدخل في إعادة توزيع الدخل القومى من خلال نقل جزء من دخول الأغنياء إلى الفقراء بما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعة.

٣- **اثر النفقات العامة فى الاستهلاك** / تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك أما بصورة مباشرة من خلال رفع الطلب كنتيجة لزيادة الدخل، او بصورة مباشرة خلال اثر النفقات العامة في زيادة الانتاج كذلك قد تلجأ الحكومة في حالات الأزمات و الحروب إلى شراء السلع التموينية و توزيعها على المواطنين بمقابل أو غير مقابل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

الإيرادات العامة

من اجل أن تقوم الدولة بوظائفها يتوجب عليها إنفاق الأموال اللازمة لذلك والتي تفترض الحصول على الإيرادات لتغطية هذه النفقات، و السؤال من أين تحصل الدولة

على الإيرادات ؟ تتمثل مصادر الإيرادات للدولة من المصادر الآتية:

١- **دخل أملاك الدولة:** يقصد **بأملاك الدولة (الدومين):**- تلك الأموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة للدولة سواء ملكية عامة (الدومين العام) تخضع لأحكام القانون العام أو ملكية خاصة تخضع لإحكام القانون الخاص وهي تعرف ب (الدومين الخاص) فالدومين العام يشمل الأموال التي تمتلكها الدولة وتخضع للنفع العام مثل (الجسور، الطرق، الأنهار، الموانئ،....الخ) فقد تفرض الدولة رسوما على المواطنين لقاء الانتفاع بها

٢- **الدومين الخاص** والذي يعتبر احد مصادر الايرادات العامة مثل الدومين الزراعي والذي يشمل الاراضي الزراعية والغابات، ومصدر الايرادات منها اما بيع المنتجات، او من الأجرة التي يدفعها المستثمرون، وكذلك **الدومين الصناعي** والذي يشمل المشاريع الصناعية و التجارية التي تمتلكها الدولة لاسيما تلك التي لا يرغب الأفراد القيام بها.

وكذلك **الدومين المالي** والذي يقصد به محفظة الدولة من الاوراق المالية اي من الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات.

٣-هناك مصادر أخرى للإيرادات العامة مثل الإعانات المحلية و الإعانات الأجنبية وهي المبالغ التي تستلمها الدولة من جهات محلية و أجنبية. ومن المصادر

الأخرى للإيرادات العامة **الرسوم:** وهي مبالغ نقدية تقتطعها الدولة جبرا من بعض الأشخاص لقاء ما تقدمه لهم من منفعة خاصة. وهناك مصادر أخرى للإيرادات مثل التعويضات و الغرامات الجنائية..الخ.

٤-الضرائب

تعد الضريبة أحد أهم الأدوات المالية لتحقيق الإيرادات العامة تعريف الضريبة: اقتطاع مالي تقوم به الدولة بطريقة قسرية من ثروة الأفراد دون مقابل خاص بدافعها وذلك بهدف تحقيق نفع عام.

وعلى ضوء هذا التعريف فان الضريبة تتكون من أربعة خصائص وهي:

١-الضريبة اقتطاع مالي من ثروة الأفراد.

٢-الضريبة تفرض وتدفع جبرا.

٣-الضريبة تدفع بدون تحقيق نفع خاص لدافعها.

٤-الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام.

أغراض الضريبة

هناك أغراض متعددة للضريبة منها:

أ- **الأغراض الاقتصادية** / تفرض الضرائب عادة لتمويل الإنفاق العام، حيث أن الدولة من خلال الإنفاق العام تؤدي مهام اقتصادية كبيرة، ولكنها تحتاج إلى مصادر لتمويل هذا الإنفاق، وان احد الأوجه المهمة لتمويل الإنفاق العام هي الضرائب، وكذلك يمكن أن تكون الضريبة أداة اقتصادية مهمة في تحويل اتجاهات النشاط الاقتصادي، فإذا رغبت الدولة في زيادة النشاط الاقتصادي في قطاع معين فأنها تستطيع من خلال تخفيض الضرائب المساهمة في إنجاح هذا التوجه والعكس صحيح.

ب-الأغراض الاجتماعية / يمكن من خلال الضرائب المساهمة في تخفيف الفجوة بين أصحاب الدخول العالية وأصحاب الدخول المنخفضة وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول العالية وتوزيع الإيرادات الضريبية فى مجالات تفيد أصحاب الدخول الواطئة، وهكذا فان السياسة الضريبية قادرة على إحداث تغييرات مهمة في مستويات الدخول في حالة إذا كانت التوجهات الحكومية ترمي إلى تقليل التفاوت في الدخول بين أبناء المجتمع (لاننا نرى في بعض الحالات ان الضرائب تفرض بحيث يستفاد منها أصحاب الدخول العالية ويتضرر منها أصحاب الدخول الواطئة) وكذلك فان الضرائب يمكن أن تلعب دورا مهما في تغيير النمط الاستهلاكي في المجتمع، فعندما تتأكد الدولة أن بعض السلع لها آثار سلبية على المجتمع مثل (الخمور، والمسكرات بمختلف أنواعها، السكائر...الخ) فان السياسة الضريبية يمكن أن تلعب دورا مهما في التقليل من استهلاك مثل هذه السلع الضارة وذلك من خلال فرض ضرائب مرتفعة عليها.

وعاء الضريبة / ويقصد به المال الذي تفرض عليه الضريبة.

ويمكن على أساس وعاء الضريبة تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة.

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضريبة التي يقصد بها أن الشخص الذي فرضت عليه هو نفسه من يدفعها و يتحمل أعبائها.

فضريبة الدخل التي تفرض على شخص معين تعتبر ضريبة مباشرة لان الشخص الذي فرض عليه الضريبة لا يمكن له أن ينقل تبعات وآثار الضريبة إلى الآخرين، وفي هذه الحالة فان العلاقة بين دافع الضريبة وسلطة الضريبة تكون مباشرة وشخصية.

- **الضرائب غير المباشرة:** وهى الضريبة التي يمكن أن تنقل أعبائها من الشخص الذي فرض عليه إلى أشخاص آخرين. وهذه النوعية من الضرائب نراها بصورة واسعة في السلع والبضائع، فقد تفرض الدولة على إحدى الشركات التي تنتج سلعة معينة ضريبة بمبلغ معين، فاان صاحب المشروع أو الشركة هو المعني بدفع مبلغ الضريبة للدولة، وهو سيدفعها ولكنه يستطيع نقل أعباء الضريبة المفروضة عليه إلى المستهلكين من خلال إضافة مبلغ الضريبة على سعر السلعة المنتجة كذلك يمكن على اساس وعاء الضريبة تقسيم الضرائب الى موحدة ومتعددة.
- **الضريبة الموحدة** / هى الأكتفاء بفرض ضريبة واحدة على مادة واحدة. واعتمد الاقتصاديون الطبيعيون هذاً النوع من الضرائب، حيث طالبوا بفرض ضريبة واحدة على الأرض لان الزراعة من وجهة نظرهم هي القطاع المنتج الوحيد في الاقتصاد وما عدا الزراعة من قطاعات أخرى اعتبروها انشطة عقيمة. ومن الاقتصاديين من طالب بفرض ضريبة واحدة على الاستهلاك فقط وهو ما يعنى إعفاء الادخار من الضرائب.
- **الضرائب المتعددة** / وهي المطالبة بفرض ضرائب على القطاعات الاقتصادية كلها. اي ان تفرض على القطاعات الزراعية و و التجارية و الخدمية وكذلك تفرض الاستهلاك و الادخار. وهذه النوعية من الضرائب هي السائدة الآن ووجدت طريقها للتطبيق العملي على عكس الضريبة الموحدة، الضرائب المتعددة تؤسس لنظام ضريبي يلبي متطلبات الدولة العصرية. وكذلك يمكن على أساس وعاء الضريبة تقسيم الضرائب إلى ضريبة على الأشخاص وضريبة على الأموال.

- **الضريبة على الأشخاص** / يقصد به تلك الضريبة التى تفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في الدولة، أي تلك التي تفرض على الرؤوس والتي يطلق عليها أيضا(بضريبة الرقبة) وهي على نوعين:

أ- **ضريبة الفرد الموحدة:** وهي التي تفرض على و جميع الأفراد بسعر واحد بغض النظر عن إمكاناتهم المادية، لهذا فهي تعد ضريبة غير عادلة ولكنها تتميز بسهولة تحصيلها

ب-**ضريبة الفرد المتدرجة:** وهى تلك التى تفرض بأسعار متعددة تبعا لتعدد الطبقات الاجتماعية وإمكاناتهم المادية. لذا فهي تعد ضريبة عادلة ولكن تحتاج إلى جهاز ضريبي متطور وبيانات وإحصاءات دقيقة.

الضرائب على الأموال / الوعاء يكون في هذه الحالة الأموال المتحصلة، كأن تكون على الدخول، أو على رأس المال أو الإنفاق.

عدالة الضريبة / يقصد بعدالة الضريبة ان يسهم كل فرد في أعباء الدولة وفقا لمقدرته النسبية.

ويعني هذا أن تتناسب الضريبة مع الدخل، كون المنفعة التي يحصل عليها الممول تزداد بازدياد الدخل، وفي العصر الحديث لا تقتصر العدالة الضريبية على الأخذ بالضريبة التصاعدية فحسب، بل تفترض بعض الإعفاءات المالية لمقابلة الاحتياجات الشخصية و إجراء بعض الخصومات المتصلة بالتكاليف اللازمة للحصول على الدخل.

سعر الضريبة / الضرائب حسب السعر تكون على عدة أشكال منها:

١- **السعر النسبي:** وهي تلك الضريبة التي تفرض بنفس السعر أو بنفس النسبة مهما كان حجم الدخل، فمثلا إذا قررت الدولة أن يدفع المواطنون (٢%) من

دخلهم كضريبة دخل، فهذه الحالة تعتبر ضريبة نسبية تتقاضى الدولة بموجبها هذه النسبة فقط من جميع دافعي الضرائب مهما تباينوا في دخولهم.

٢- **السعر التصاعدي:** في هذه الحالة فان سعر الضريبة يرتفع مع زيادة الدخل الخاضع للضريبة، فكلما ارتفع الدخل كلما ارتفع سعر الضريبة (وهذا السعر يحقق إلى حد كبير العدالة الضريبية)

٣- **السعر التنازلي:** يقال أن الضريبة تنازلية إذا سعر الضريبة ينخفض مع زيادة الدخل، أي أنها عكس الضريبة التصاعدية، وإذا تم تطبيق النوع من أسعار الضريبة على الدخول فان العدالة الضريبية لن تتحقق، ولكن هذا النوع من الأسعار الضريبية تستخدم لتشجيع قطاعات معينة في الاقتصاد، حيث يتم إغرائهم بأنه كلما زاد إنتاجهم انخفض سعر الضريبة عنهم.

القروض العامـة

تعتبر القروض العامة أو (الاقتراض العام) وسيلة من وسائل الإيرادات العامة للدولة مثلها مثل الوسائل الأخرى التي تم تناولها سابقا (مثل الدومين و الضرائب... الخ)

تعريف القروض العامة: هو التجاء الدولة في سبيل تغطية النفقات إلى العامة خلق الموارد من خلال تجميع المدخرات.

خصائص القروض العامة:

١- لابد أن تصدر بقانون.

٢- القرض العام مبلغ من المال.

٣- يصدر إما بقيمة محددة او غير محددة.

٤- القرض العام يدفع للدولة.

٥- القرض العام يتضمن الوفاء بالدين المترتب على الدولة.

٦- تكتسب أحيانا شكل التسهيلات الائتمانية.

أنواع القروض العامة:

أولا / القروض الاختيارية و القروض الإجبارية: الأصل في القروض أن يكون اختياريا والدولة تقرر وحدها شروط القروض العامة، ولكن قد تلجا الدولة إلى فرض القروض الإجبارية فى حالات استثنائية وذلك عندما تضعف ثقة الأفراد بالوضع المالي للدولة فيمتنعون عن إقراضها اختياريا، وكذلك قد تلجا الدولة إلى القروض الإجبارية في حالة الحروب وكذلك في حالة التضخم الجامح لامتصاص القوة الشرائية الزائدة من السوق.

ثانيا / القروض المؤقتة والقروض المؤبدة: القروض المؤقتة: هي تلك القروض التى تحدد الدولة مسبقا أجلا للوفاء بها، وهي على ثلاثة أنواع:

- قروض قصيرة الأجل ومدتها تتراوح ما بين تستة أشهر إلى سنة أو سنتين.
- قروض طويلة الاجل وهي تلك التي تبلغ مدتها عشرين عاما فأكثر.
- قروض متوسطة الاج ومدتها تتراوح بين القروض قصيرة الاجل والطويلة الاجل.

القروض المؤبدة: وهي تلك القروض التي لا تحدد الدولة موعدا لتسديدها بل تقوم بوفاء جزء منها كلما توفرت لديها الأموال اللازمة لذلك، ولكن فائدة الدين تدفع في مواعيدها المحددة.

ثالثا / القروض الداخلية و القروض الخارجية

القروض الداخلية: وهذا النوع يتضمن سلسلة من التحويلات للثروة داخل نطاق المجتمع في دولة معينة، وتأخذ شكل إصدار السندات الحكومية التي تطرحها الدولة للاكتاب العام، وقد تكون هذه السندات اسمية أو لحاملها أو تكون مختلطة.

- **السندات الاسمية:** تشتمل السندات على اسم مالكها ولا تنتقل ملكية هذه السندات الا بتغيير البيانات الواردة في سجل خاص بالدين العام، كما ان فوائدها لا تدفع الا لمالكها المقيدة باسمه.
- **السندات لحاملها:** لا تشتمل هذه السندات على اسم المالك لها، ويتم تداولها بالتسليم، وتدفع فائدتها لحائزها بمجرد تقديم الكوبونات الخاصة بها.
- **السندات المختلطة:** هذه السندات لا تنتقل ملكيتها إلا بإجراءات مماثلة للسندات الاسمية، ولكن فائدتها يتم كما هي الحال في السندات لحاملها، أي لمن يقدم الكوبونات.

ويتم الاكتتاب بالسندات الحكومية بموجب ثلاثة طرق:

١- **طريقة الاكتتاب العام المباشر:** وبموجبها تطرح السندات مباشرة للجمهور للاكتتاب فيها، وهذه الطريقة توفر على الدولة العمولة التي تتقاضاها البنوك، وكذلك تضمن للدولة رقابة فعالة على عملية الإصدار.

٢- **طريقة الاكتتاب عن طريق البنوك:** وبمقتضى هذه الطريقة تتولى البنوك تغطية القرض لقاء عمولة، وأحيانا قد تلجأ البنوك شراء هذه السندات عن طريق المزايدة أو المناقصة.

٣- **طريقة البيع في البورصة:** بموجب هذه الطريقة تقوم الدولة بطرح السندات في بورصة الأوراق المالية، ومن عيوب هذه الطريقة انه قد يتعذر وجود طلب كاف لشراء هذه السندات وهو ما يؤدي إلى انخفاض ثمنها وتضرر المركز المالي للدولة وكذلك فان انخفاض ثمنها ويؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يعني عبئا ماليا إضافيا على الدولة.

<u>الأثار المتوقعة للقروض العامة الداخلية</u> لتحليل هذه الآثار نفترض أن سداد أصل الدين قد ل وقته، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عن الدين، فإذا لجأت الدولة فرض الضرائب لسداد القرض، فيجب الانتباه إلى نوع الضريبة، فإذا كانت الضريبة نسبية وعالية فإن أصحاب الدخول المتوسطة و المنخفضة سيتضررون بشكل كبير من سداد هذه القروض وسيستفيد الدائنون الذين اقرضوا الحكومة وهم حملة السندات أي الاغنياء في المجتمع. اما اذا كانت الضريبة تصاعدية فان أصحاب الدخول بمختلف مستوياتهم سيتحملون عبء الدين العام (القروض العامة) ولكن بشكل نسبي حيث يتحمل الأغنياء العبء أكثر من غيرهم.

القروض الخارجية: وهي تتضمن سلسلة من التحويلات للثروة ولكن ليس داخل نفس البلد، وتلجأ الدولة إليها في حالات استثنائية لحل الأزمات الاقتصادية ولتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، أو لمعالجة حالات العجز في ميزان المدفوعات. وقد أثبتت التجارب ان القروض الخارجية تشكل عبئا نقديا كبيرا على الاقتصاد الوطني وعلى الخاص في البلدان النامية، وكذلك لها آثار سياسية متمثلة بفقدان السيادة الوطنية في اتخاذ بعض القرارات، لذلك يكون من الضروري عند اللجوء إلى القروض الخارجية مراعاة قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل عبئها من جهة وقدرتها على دفع فوائد القرض وعلى رد أصل الدين من جهة أخرى.

مبادىء الاقتصاد

الفصل العاشر

الفساد المالي والإداري

مفهوم الفساد:

ورد في المنجد(من فسد: فساداً وفسوداً، ضد صلح. فاسد، فسداً وأفسد، ضد أصلحه. فاسد القوم، اساء اليهم ففسدوا عليه. الفساد: اللهو واللعب/ اخذ المال ظلماً. المفسدة: جمع مفاسد" مصدر الفساد او سببه"

الفساد في اللغة، هو التحول والتغير للأسوأ، وأفسد الشيء بمعنى أتلفه. كما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بسوء استخدام النفوذ لتحقيق أرباح خاصة. وحسب تعريف منظمة الشافية الدولية وغيرها. هو استغلال السلطة من اجل المكاسب والمنافع الخاصة، وهو موجود في كل تشكيل، يكون فيه الشخص قوة مؤثرة، او قوة احتكار على سلعة او خدمة او صاحب سلطة وقرار.

الفساد الصغير:

الذي يشمل الموظفين الصغار في الجمارك والهجرة والجنسية والجوازات ورجال الشرطة وموظفي العقارات والضرائب والبلدية.

الفساد الكبير:

الذي يضم المسؤولين الكبار في الدولة والذي يشمل العقود والصفقات والعمولات والمعاملات التجارية والعسكرية والمحاسبية والهدايا وغيرها. وبذلك تأسست منظمة الشفافية الدولية[١] سنة ١٩٩٥

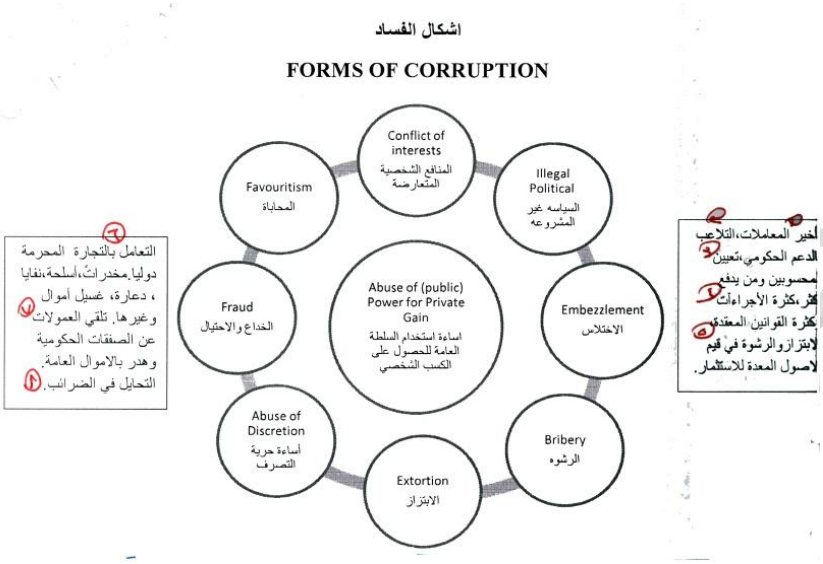

-غسيل الأموال:

غسيل أو **تبييض الأموال** جريمة اقتصادية تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة، لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جرائم مثل زراعة وتصنيع النباتات المخدرة أو الجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها، واختطاف وسائل النقل، واحتجاز الأشخاص وجرائم الإرهاب وتمويلها، والنصب وخيانة الأمانة والتدليس، والغش، والفجور والدعارة، والاتجار وتهريب الأثار، والجنايات والجنح المضرة بأمن

(١) مؤسسة الشفافية العالمية تأسست علم ١٩٩٥ في برلين وهي منظمة غير حكومية. التي هدفها محاربة الفساد بشكل متواصل وزيادة الوعي العام بمخاطره وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على البلدان المختلفة.

الدولة من جهة الخارج والداخل، والرشوة، واختلاس المال العام والعدوان عليه، والغدر، وجرائم المسكوكات والزيوف المزورة والتزوير .

أشكال ومظاهر الفساد:

١- الفساد بين موظفي الدولة وذلك بتأخير معاملات المواطنين وتأخير منح التراخيص او إنجازها بفترات طويلة بحيث تؤثر على المواطن ويضطر الى دفع الرشوة.

٢-من خلال انتشار المحسوبية والمنسوبية وتعيين كبار الموظفين والمسؤولين بالوظائف المميزة.

٣- يجري الفساد بالتلاعب بالدعم التي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل مثل البطاقة التموينية وتقديم الخدمات. فلا يستطيع المستحق للدعم ان يحصل عليه مالم يقدم هبات للموظفين.

٤- يحرم أصحاب الحق من الدعم وتباع السلع المدعومة في السوق بسعر اعلى لغير مستحقيها.

٥- يظهر الفساد في النهج البيروقراطي للموظفين والناتج عن كثرة الإجراءات والتعقيدات والرقابة وكثرة القوانين.

٦- الابتزاز والرشوة التي يدفعها المستثمرين حتى تتم الموافقة على طلبات الاستثمار وتزداد الأمور تعقيداً وخاصة بما يتعلق بالمستثمرين الأجانب.

٧- يظهر الفساد في تقدير قيم الأصول والأراضي المعدة للاستثمار تقدم الأراضي بأسعار بخسة للمسؤولين على حساب الناس الفقراء.

٨- التجارة المحرمة والمحظورة كتجارة المخدرات والأسلحة وغيرها.

٩- تلقي العمولات عن الصفقات والمقاولات الحكومية والاثراء من الوظيفة.

١٠- استعمال المال العام واستعمال الموارد الحكومية من خلال هدر الموارد الاقتصادية.

١١- التحايل في تقديم الضرائب واخفاء المعلومات عن رجالها وفي أحيان كثيرة يستغلون قربهم من السلطة السياسية لتحقيق مطامحهم.

أسباب الفساد المالي والإداري:

١-محاولة بعض صغار الموظفين اللحاق بالطبقات الثرية، وتحقيق دخل مرتفع خاصة مع فقدان القيم والأخلاق.

٢-غياب الشفافية وعدم تحديد تعليمات واضحة للمواطن تفسر الخطوات والإجراءات والمستندات المطلوبة.

٣-الفقر وانخفاض مستويات الدخول في البلاد تدفع أصحاب الوظائف الهامة الى الالتجاء للرشوة والهدايا ويتضاعف الامر مع اتساع الفجوة بين الطبقات.

٤-ضعف قدرة الحكومة على الترشيد وفي مواجهة الفساد وضعف امكانياتها في معاقبة الموظفين المخطئين ومرتكبي الفساد والتهاون في المحاسبة والعقاب في ظل المحاصصة والمناطقية والفئوية والمحسوبية التي تعيشها البلاد.

٥-الافتقار الى حوكمة الشركات والسلوك غير السوي للموظف المخالف للقانون واللوائح والتعليمات.

٦-ضعف دور الاعلام والأجهزة الثقافية في كشف وتعرية الفساد والمفسدين منذ البداية.

٧-الهدر والضياع في استعمال الموارد الحكومية في ميادين غير أساسية. مما يفقد الأولويات وتعطيل الخدمات لأبناء المجتمع ويسفر عن تعطيل التنمية والاستثمار بشكليه الوطني والاجنبي.

*حول أسباب الفساد المالي والاداري

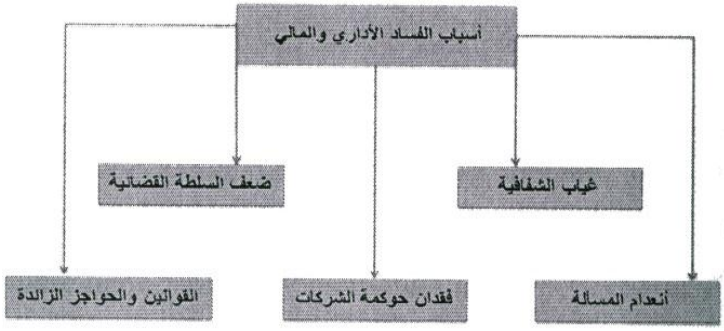

ضعف الديمقراطية، عدم نشر المعلومات وغياب استقلال القضاء وبالتالي غياب المسألة والافتقار الى الحوكمة والافراط في اصدار اللوائح والقوانين

سبل معالجة الفساد الإداري والمالي:

١- انتهاج سياسة رشيدة تقوم على قيم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية المتاحة في عملية التنمية الاقتصادية.

٢- مراقبة مظاهر النشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة(الأسواق ، المصانع او المعامل التي لا تزال تعمل)

٣- إيجاد الحلول للمعوقات التي تقف ضد الصناعة الوطنية.

٤- مراعاة الأسعار وبخاصة للسلع الضرورية.

٥- تحسين البطاقة التموينية على الأقل في الوقت الحاضر، لانها تهم حياة القسم الأعظم من المواطنين.

٦- تسهيل دخول المستثمرين وتوفير حزمة معلوماتية حول أي من الاستثمارات التي تحتاج لها البلد وما هي الأولويات الحالية والمستقبلية.

٧- محاربة أوجه الفساد المنتشرة في الدوائر الحكومية كدوائر الضرائب والعقارات والجمارك وادارات الموانىء العراقية البحرية والبرية والجوية.

مبادىء الاقتصاد